* * *

العمالة الريفية واتجاهاتها فى مصر

د. محمد سالم إبراهيم سالم مقلد*

مقدمة :

تعد العمالة والعمل على توظفها فى مصر ودول العالم المختلفة واحدة من القضايا الهامة والحيوية لكافة الجهات المعنية بالوضع الاقتصادى والاجتماعى والسياسى، بل وأصبحت هذه القضية الشغل الشاغل للمسئولين ومتخذى القرار، ومن هنا جاء الاهتمام بدراسة وضع العمالة فى المجتمع الريفى المصرى، كواحدة من أهم شرائح المجتمع العاملة وقد أخذ فى الاعتبار تحديد العمالة الريفية فى مصر بناءً على المتعارف عليه لدى منظمة العمل الدولية والتى تعتبر أن قوة العمل تشمل جميع الأفراد الذين يعملون فعلاً من موظفين وعمال ومستخدمين وأرباب حرف أو أولئك الذين لا يعملون ولكنهم قادرون على العمل وباحثون عنه والذين تتراوح أعمارهم ما بين الخامسة عشر والخامسة والستين عاماً وتشتمل هذه الفئة على ما يطلق عليه بداخل قوة العمل أو قوة العمل النظرية [1]. ويعرف هؤلاء أيضاً بالسكان النشطين اقتصادياً على أساس أنهم الأفراد الذين يعرفون قوة عملهم بإنتاج السلع[2].

ونظراً لأن العمالة الريفية المصرية تمثل الشطر الأكبر لحجم العمالة الكلية بالدولة، إذ بلغت خلال التعداد السكانى عام 1996 بالتحديد "9245411 نسمة" أى 53.8% من جملة العمالة الكلية، وذلك فى حين أنها كانت 55.1% من جملة العمالة الكلية فى تعداد عام 1986 وقد كان الاعتماد الأساسى فى هذا البحث على تعدادات السكان الخاصة بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، والتى قامت بالعد السكانى لقوة العمل الفعلية القائمة فى الريف عند القيام بالعد السكانى والعاملين فى مختلف القطاعات سواء كانت هذه الأعمال فى مجال الزراعة أو التعليم أو الصحة أو حتى الصناعة وغيرها من الأعمال والخدمات[3].

وتمثلت فى البحث إشكالية، وهى أنه على الرغم من أن العمالة الريفية فى مصر تمثل شريحة سكانية من أهم شرائح المركب العمرى والنوعى للعمالة فى سكان مصر ، إلا أن الدراسة للعمالة الريفية فى مصر بوضعها القائم لم تجد اهتماماً من قبل لدى الباحثين الجغرافيين بصورة كثيفة ومرضية ، كما فى تخصصات أخرى عديدة[4]، ومن هنا كان جل الاعتماد على البيانات والقراءات السابقة فى أغلب الأحيان لباحثين غير جغرافيين، ثم بعد ذلك صياغة المعلومة فى وضعها الجغرافى، وكما يقول (هارفى) بضرورة وضع المعلومة قدر المستطاع فى قالبها الجغرافى وانتقاء أكثر الطرق كفاءة وتحليلية بما يحقق أقصى منفعة للموضوع[5].

* مدرس الجغرافيا البشرية بكلية التربية جامعة المنصورة.

وقد هدفت الدراسة تحت هذا العنوان لإظهار العمالة الريفية بمصر فى صورة أكثر تجسيداً من خلال الأرقام المتاحة، لتظهر مشكلة العمالة الريفية أمام المهتمين بجلاء فى مناطق التمركز والتوطن، وتحديد اتجاهاتها ، انطلاقاً من حس جغرافى، والذى أثبت فى كثير من الأحيان قدرته على فهم المركب المكانى الطبيعى والبشرى فى إطار عمليات كثيرة تخطيطية حضارية وثقافية واقتصادية(6).

أما عن منهجية البحث، فقد تطلبت الدراسة أكثر من منهج ، حسب المتاح من بيانات وطبيعة البيئة المصرية ، فكان الاعتماد على المنهج الإقليمى أحياناً والوصفى أحياناً أخرى ، وكان لابد من اللجوء لمعالجة الأرقام فى صورة ترابطية بين الظاهرة الجغرافية والمتغيرات التى يعتقد أنها المسببات ، حيث أصبح فى عصر المعلومات ووفرة الأرقام القائمة علاقات بين قضية ما والعناصر المؤثرة فيها علاقة كمية رقمية ، مما يوحى بالدقة(7).

وقد تضمن البحث نبذة عن تطور العمالة الريفية فى مصر والتوزيع الجغرافى لظاهرة العمالة الريفية وتحديد الظروف المؤثرة فى ذلك ثم تحديد الكثافة الفزيولوجية لهذه النوعية ، ثم تحديد اتجاهات هذه النوعية من العمالة كأهم وأكثر أنواع العمالة نمواً فى مصر ، ثم إيضاح التحديد النوعى لهذه النوعية من العمالة ، وتوضيح كيف أثرت فى الحالة العملية بمصر عامة والريف خاصة ، ثم التعرض لإمكانيات الزيادة المتوقعة للعمالة الريفية حتى عام 2017 ، ثم القيام بالتطبيق الإحصائى على مصر وبعض المحافظات الأخرى الممثلة لأقاليم مصر المختلفة ، وذلك من خلال تطبيق البرنامج الإحصائى "تحليل التجمع – العنقودى – Grouping Clustering"، ثم تحديد التحديات التى تواجه العمالة الريفية بمصر.

ولاكتمال الصورة وضوحاً كان الاتجاه نحو دراسة استبيانية ميدانية، فى صورة تحليل وتفسير لاستمارة استبيان أعدها الباحث لخدمة هذا البحث، وقد تمت دراسة 1041 حالة من خلال هذا الاستبيان بعد استبعاد 126 استمارة أخرى لعدم جديتها، ورغم أن هذا الكم من حالات عينة الاستبيان لا يتناسب مع حجم العمالة الريفية بمصر، لعدم قدرة الباحث فى تحقيق هذا التناسب، إلا أن هذه العينة تميزت بقدر المستطاع بالتنوع، استناداً للرأى القائل بأن الأهم فى العينة هو أن تكون ممثلة لكافة البيئات والطوائف(8).

وهو الأمر الذى تمت مراعاته قدر الإمكان، فشمل الاستبيان خصائص المجتمع من بيئات فقيرة وغنية وصحراوية وقليلة السكان ومزدحمة السكان : ومن هنا فقد شملت العينة، 611 من الذكور من العاملين ومن هم فى سن العمل بالريف توزعت على : 201 حالة بالشرقية، 173 بالدقهلية، 46 بدمياط، 53 بالإسماعيلية ، 138 بسوهاج – كما شملت العينة 430 من العاملات ومن هن فى سن العمل من الريفيات توزعت على : 148 حالة بالشرقية، 134 بالدقهلية، 58

بدمياط، 28 بالإسماعيلية، 62 بسوهاج، وقد تم إدخال نتائج هذه العينة فى متن البحث كلما تطلب الأمر ذلك.

تطور العمالة الريفية فى مصر :

شهدت الفترة قبل تعداد عام 1976م بداية من الأربعينيات تجانساً فى معدل النمو السنوى للسكان تقريباً بين المناطق الريفية والحضرية (فى حدود 2.8% تقريباً)[9]، لضيق الهوة بين معدلى المواليد المرتفع والوفيات المرتفع نسبياً أيضاً فى ذلك الوقت، إلا أن معدل النمو السنوى فى قوة العمل فى المناطق الريفية انخفض إلى 2.1% سنوياً بين عامى 1976 ، 1986م ، مقابل معدل بلغ 4.2% فى المناطق الحضرية، حيث الزحف العمرانى المهاجر من الريف إلى الحضر آنذاك ، كما لوحظ أن الجانب الأعظم من الزيادة السكانية للمناطق الريفية قد انعكس فى ارتفاع نسبة صغار السن (أقل من 12 سنة) نتيجة ارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات وفيات الأطفال فى نفس الوقت، وبالرغم من أن معدل نمو حجم قوة العمل كان اقل من المعدل المتوسط لنمو السكان فى المناطق الريفية فإن عدد المتعطلين قد استمر فى الزيادة بمعدل أكثر ارتفاعاً من ذلك الذى ساد فى المناطق الحضرية.

فقد ارتفع عدد المشتغلين فى الحضر من 3861366 فرداً فى تعداد عام 1976م إلى 5477159 فرداً وبزيادة مقدارها 1615526 فرداً فى عام 1986م ، وفى نفس الوقت ارتفع عدد المشتغلين فى المناطق الريفية من 5419038 فرداً فى عام 1976م إلى 6189102 فرداً فى عام 1986م وبزيادة مقدارها 770064فرداً على مدى عشرة سنوات ، كان مجموع فرص العمل الجديدة حينها قد بلغ 2386 ألف فرصة عمل تقريباً ، وأن 68% منها قد تحقق فى المناطق الحضرية ، بينما لم يتجاوز نصيب المناطق الريفية 32% منها ، وترتب على ذلك أن تزايدت فرص العمالة (فرص التشغيل) فى المناطق الحضرية بمعدل سنوى مقداره 3.5% ، بينما تزايدت بالمناطق الريفية بمعدل سنوى لم يتجاوز 1.4% فى الوقت الذى كان فيه معدل النمو السنوى على المستوى القومى فى حدود 2.3%.

كما شهد الوزن النسبى للريف المصرى فى هيكل العمالة فيما بين عامي 1976 – 1986م ثمة عوامل ديموجرافية واقتصادية واجتماعية ترتب عليها انخفاض الوزن النسبى للريف فى قوة العمل من 57.4% إلى 52.4%. وانخفاض الوزن النسبى للريف فى حجم المشتغلين من 58.4% على 53.1%، ثم ارتفاع الوزن النسبى للريف فى حجم البطالة آنذاك من 46.6% إلى 49% من جملة المتعطلين المصريين.

ومن جهة أخرى فإن إمعان النظر فى الأرقام سوف يشير إلى ارتفاع نسبة صغار السن فى الهرم السكانى للمجتمعات الريفية نتيجة زيادة وتحسن أساليب الرعاية الصحية ، الأمر الذى يعنى أن ترتفع نسبة قوة العمل إلى مجمل السكان فى السنوات التالية، وأن يزيد عرض العمالة بمعدل أسرع من ذى قبل [10].

التوزيع الجغرافى للعمالة الريفية :

قد حققت العمالة الريفية متوسط نمو سنوى بلغ خلال التعدادين الأخيرين نحو 3.1% تقريباً، ذلك فى مقابل متوسط نمو سنوى بلغ 2.8% للعمالة الكلية بمصر، و 2.6% للعمالة الحضرية، يتضح أن

هناك زيادة طفيفة فى نسبة العمالة الريفية لجملة سكان الريف الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة فى التعداد السكانى الأخير عن سابقه، حيث بلغت 45.9% عام 1996، ذلك فى حين أن هذه النسبة كانت 45.2% فى تعداد 1986، وساعد على عدة أمور منها انخفاض معدل المواليد العام بمصر، لانخفاض معدل الخصوبة الكلية والتى كانت 4.4 طفل لكل سيدة فى سن الإنجاب فى تعداد 1986 إلى 3.4 طفل لكل سيدة فى سن الإنجاب خلال 1998/1996 ، الأمر الذى قلل من سن الإعالة [11] . إضافة إلى انخفاض نسبة اعتماد العمالة الريفية على الحضر، إضافة إلى ما حدث من هجرة عائدة من الحضر إلى الريف مرة أخرى .

استحوذت الدلتا والوادى على النسبة الأكبر من جملة العمالة الريفية على الرغم من المناداة منذ عقود للعمل على إعادة توزيع السكان والعمالة بصورة أكثر انتشاراً واعتدالاً بأقاليم مصر المختلفة، وتخفيف الضغط عن وادى النيل ودلتاه ، فقد أتضح من خلال الجدول رقم "1" والشكل رقم (1) أن نحو 58.2% من جملة العمالة الريفية تتركز فى محافظات الوجه البحرى بتعداد عام 1996، وذلك فى مقابل 55.8% فى تعداد 1986، أما عن محافظات الوادى فقد بلغ حجم العمالة الريفية بها 39.5% من جملة العمالة الريفية المصرية فى تعداد 1996 ، وذلك فى مقابل 42.4% من جملة

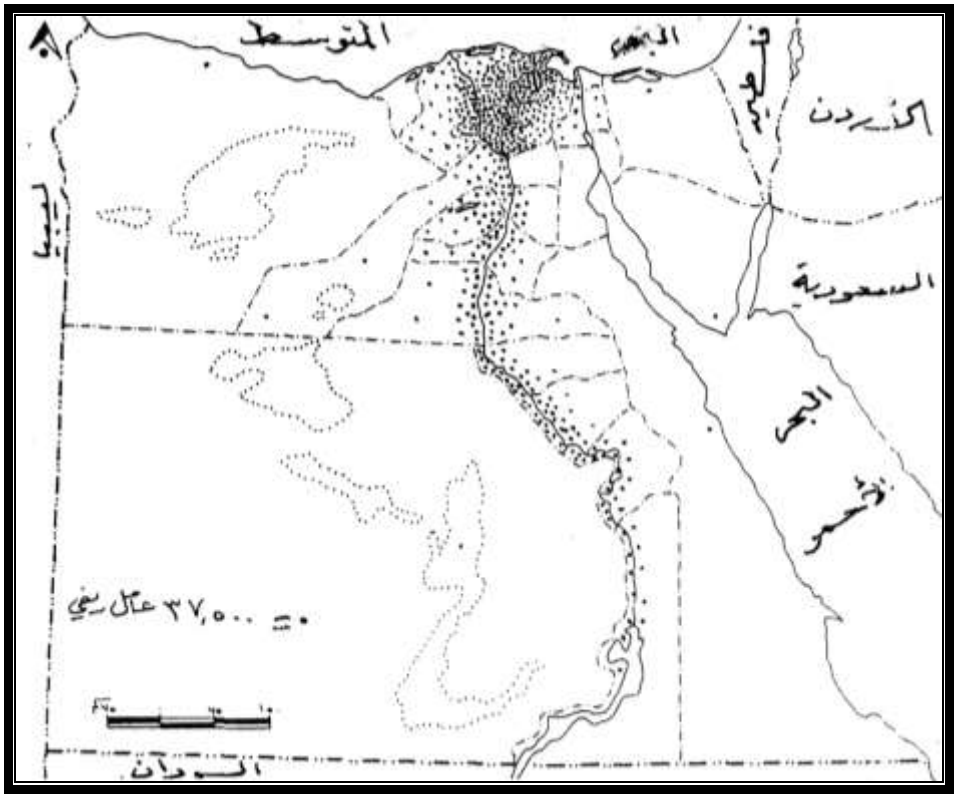

شكل (1) : توزيع العمالة الريفية فى مصر 1996.

العمالة الريفية فى تعداد 1986 ، وقد بلغ حجم العمالة الريفية فى تعداد 1996 بريف محافظات الإسماعيلية وسيناء الشمالية والجنوبية 1.5% من جملة العمالة الريفية المصرية، ذلك فى مقابل 1.2% فى تعداد 1986، وفى محافظات الحدود الأخرى (البحر الأحمر ومطروح والوادى الجديد) قد بلغ حجم العمالة الريفية بها 0.8% من جملة العمالة الريفية المصرية فى تعداد 1996 ، ذلك مقابل 0.6% فى تعداد 1986.

ويبدو واضحاً أن محافظات الوجه البحرى (فيما عدا البحيرة) قد حققت زيادة فى نسبة العمالة الريفية مقارنة بعدد السكان فى سن العمل (+ 15 سنة فأكثر) فى تعداد 1996 عنه فى التعداد السابق له.

وكما يتضح ذلك من الجدول رقم (1) والشكل رقم (2) [12] ، ويبدو ذلك نظراً إلى زيادة نسبة الخريجين والخريجات بالوجه البحرى عنه بالوجه القبلى ، ذلك إلى جانب متوسط النمو الطبيعى للعمالة الريفية السنوية الذى يفوق مثله بالحضر وعلى مستوى العمالة الكلية كما سبق الذكر .

ويتضح أن محافظات سيناء والإسماعيلية قد حققت هى الأخرى زيادة فى حجم العمالة الريفية خلال الفترة من 1986–1996 ، بنسبة بلغت 25% ذلك مقابل 33.3% لباقى محافظات الحدود الأخرى ، وعلى الرغم من هذه الزيادة التى بلغت متوسط نمو سنوى 2.8% بمجمل هذه المحافظات خلال نفس الفترة ، إلا أن هذه الزيادة فى حد ذاتها غير كافية بمثل هذه المحافظات والتى من المفترض أن تجذب أعداداً تفوق أضعاف هذه الأعداد ، ولكن يعزى ذلك إلى أن محافظات الحدود قد حققت متوسط معدل نمو سنوى فى عمالة الحضر بها خلال التعدادين الأخيرين بنحو 18.1% ، ذلك فى مقابل 2.6% كمتوسط نمو سنوى للعمالة الحضرية بمصر كلها كما سبق توضيح ذلك ، الأمر الذى يظهر مدى الإقبال على حضر هذه المحافظات.

وقد قل فى المقابل نصيب الوادى من حجم عمالة الريفيين خلال عامى 1996/1986 ، بنسبة 7% ، أى بمتوسط معدل سنوى بلغ 0.7% الأمر الذى يوضح ظاهرة هجرة العمالة الريفية من محافظات الصعيد إلى حضر المحافظات الأخرى ، وعلى رأسها مدن القناة وسيناء والقاهرة والإسكندرية، ذلك بالإضافة إلى هجرة العمالة من الريف إلى عواصم المراكز التابعين لها ومدن محافظاتهم، وذلك فى أنحاء مصر دون استثناء ، ويبدو ذلك من الشكل رقم (2) والذى يتضح من خلاله ارتفاعاً فى نسبة العمالة الحضرية مقارنة بحجم السكان ، خلال تعداد عام 1996 عنه فى تعداد 1986 ، ويبدو ذلك أكثر وضوحاً فى حضر محافظات الحدود ، وحضر محافظات الوجه البحرى عنه فى حضر المحافظات الأخرى والمحافظات الحضرية ، ويعضد ما سبق أن هناك إقبالاً فى الصعيد على التعليم بصورة لم تكن مسبوقة من قبل ، وقلة فى أعداد المتسربين والمتسربات من التعليم الذين كانوا يدخلون إلى سوق العمل فى سن مبكرة والتى رصدتهم التعدادات السابقة حتى تعداد عام 1986م ، ولم يتم رصدهم فى التعداد الخير الأمر الذى قلل نسبياً فى حجم العمالة الريفية فى التعداد الأخير عن سابقه.

جدول (1) : توزيع العمالة الريفية فى مصر بين تعدادى 1996/1986 .

المحافظة	قوة العمل + 15سنة بالريف 1996	% من إجمالى مصر 1996	% من سكان الريف + 15 سنة 1996	قوة العمل + 15سنة بالريف 1986	% من إجمالى مصر 1986	% من سكان الريف + 15 سنة 1986
دمياط	293617	2.3	49.9	163763	2.3	48.8
الدقهلية	1319647	10.1	48.9	699288	9.9	45.1
الشرقية	1237169	10.1	46.6	708836	10	45.3
القليوبية	975542	6.2	47.9	360536	5.1	44.1
كفر الشيخ	656357	5.3	47.2	375144	5.3	46.1
الغربية	1066336	7.6	48	519803	7.3	45.1
المنوفية	855061	7.3	48.9	468508	6.6	44
البحيرة	1148382	9.3	46.2	659978	9.3	46.8
الإسماعيلية	219533	1.1	47.3	68288	0.9	43.3
الجيزة	1347221	6.1	44.2	402577	5.7	46.6
بنى سويف	514497	4.1	47.9	280564	4	45.8
الفيوم	529961	4.2	46.1	318344	4.5	49.9
المنيا	876894	7.3	45.3	563771	8	46.5
أسيوط	696751	5.1	42.2	420154	5.9	45.6
سوهاج	773351	6.2	41.8	486599	6.9	42.9
قنا	557230	4.5	38.2	414685	5.9	41.1
أسوان	264772	1.5	41.6	107859	1.5	37.9
الأقصر	96584	0.5	40.7	–	–	–
البحر الأحمر	54945	0.2	51.1	3628	0.1	51.4
الوادى الجديد	48208	0.3	50.4	15001	0.2	42.5
مطروح	59381	0.3	49.3	21357	0.3	57.6
شمال سيناء	75823	0.3	47.6	14471	0.2	40.3
جنوب سيناء	22921	0.1	47.9	4582	0.1	49.2
مصر	17174935	100	45.9	7077736	100	45.2

المصدر: من حساب الباحث . اعتماداً على : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء التعداد العام للسكان 1986 النتائج النهائية + التعداد العام للسكان 1996 . النتائج النهائية .

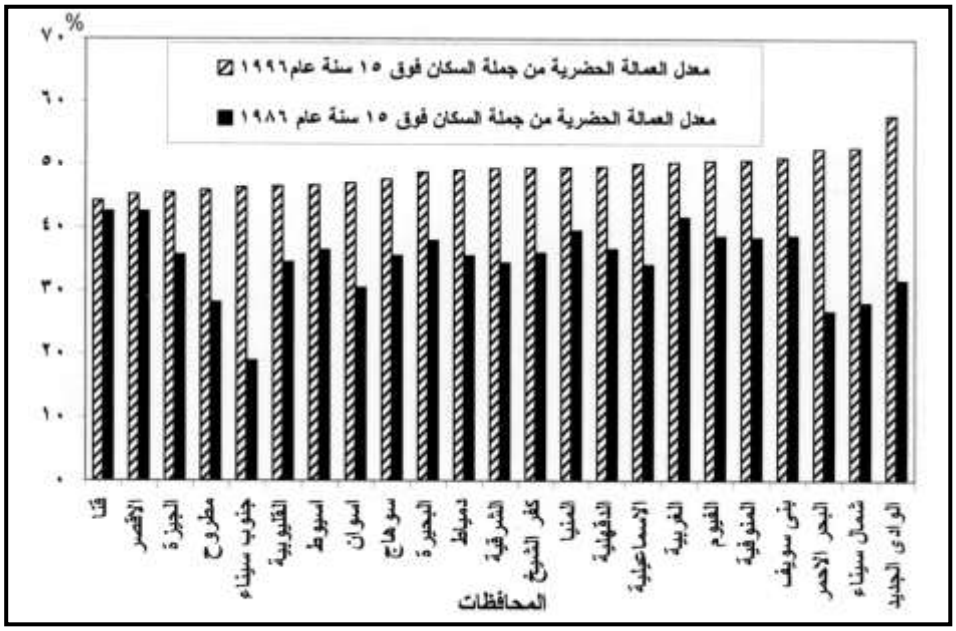

شكل (2أ) : معدل العمالة الحضرية من جملة السكان فوق 15 سنة خلال تعدادى 1986، 1996.

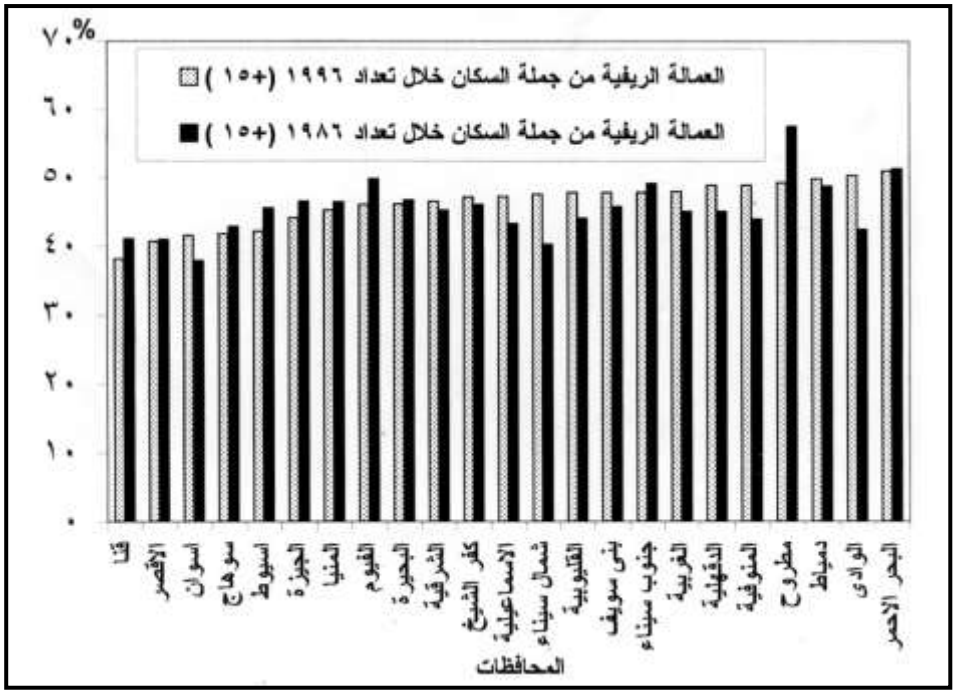

شكل (2ب) : معدل العمالة الريفية من جملة السكان فوق 15 سنة خلال تعدادى 1986، 1996.

ويلاحظ أنه على العكس فى سياق ما سبق ، هناك تراجع واضح فى نسبة العاملين فى الزراعة والأعمال الزراعية الأخرى المتعلقة بها والتى من المفترض أن تكون عصب العمالة الريفية والأكثر جذباً لها من بين كافة الأنشطة ألأخرى للمجتمع الريفى المصرى، وذلك فى كافة محافظات مصر دون استثناء، حيث يوضح ذلك الشكل رقم (3) سواء كان ذلك فى محافظات الحدود، والتى ينبغى أن تشهد جذباً للأنشطة الزراعية الجاذبة فعلياً للعمالة الريفية من المحافظات الريفية الأخرى حتى تسهم أو تساعد بدور رئيسى فى إعادة توزيع السكان بصورة مرضية. كذلك محافظات الوجه البحرى ومعها محافظات الوجه القبلى ومحافظات القناة التى تشهد انخفاضاً ملحوظاً فى نسبة العاملين فى المجال الزراعى لعدم كفاية الأعمال الريفية الملائمة للأعداد المتزايدة على سوق العمل الريفى، ذلك الأمر يجعل من الريف وظروفه عامل تصدير وطرد للعمالة تجاه المناطق الحضرية، والمجتمعات الجديدة وتفاقم فى أعداد المتعطلين به من كافة الفئات، خاصة فى ظل تجاهل لمصالح الريف الحاصل لصالح الحضر ، كما سيتم توضيح ذلك، هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم مسايرة المساحات المنزرعة والمستصلحة فى زيادتها ونموها مع نمو العمالة وحجمها فى الريف المصرى، وعليه التقليل من فرصة استيعاب الأرض الزراعية للزيادة الحاصلة على الميدان الزراعى، ففى حين كان نصيب العامل فى المجال الزراعى من الأرض الزراعية 1.7 قدان/ عامل فى تعداد عام 1986[13]، انخفض نصيب العامل فى مجال الزراعة إلى 1.5 فدان / عامل فى تعداد عام 1996، ثم إلى 1.2 فدان للعامل الزراعى فى عام 2001[14]، ذلك إلى جانب التوسع الملحوظ فى الميكنة الزراعية الضرورى على كل حال لجودة الإنتاج وتحسينة ومواكبة التقدم التكنولوجى ورفاهية الإنسان.

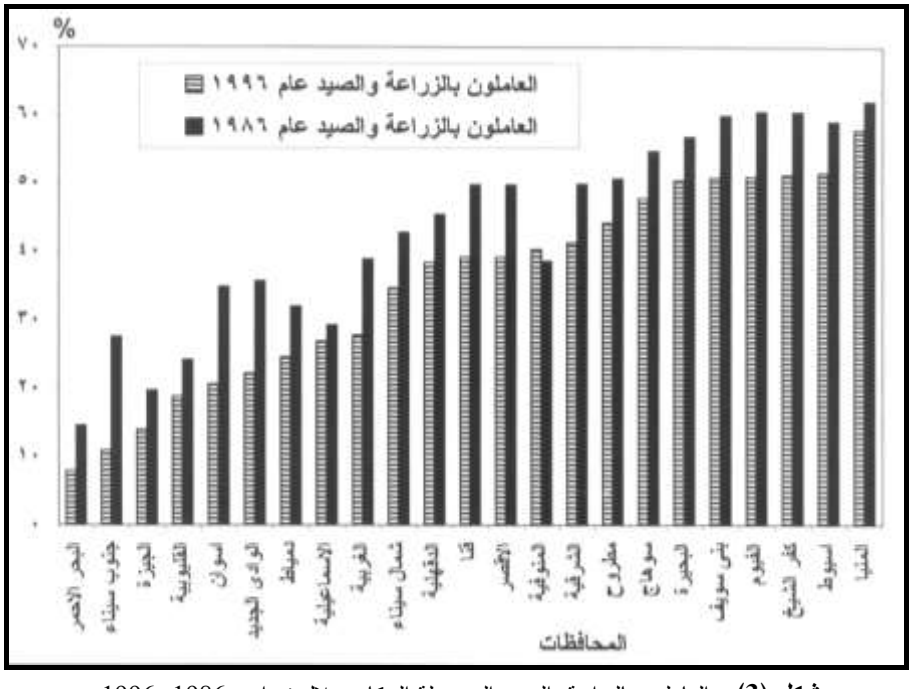

شكل (3) : العاملون بالزراعة والصيد الى جملة السكان خلال تعدادى 1986، 1996.

التوزيع الجغرافى للكثافة الفزيولوجية للعمالة الريفية فى مصر:

يبدو عدم التناسب فى توزيع العمالة الريفية مع المساحة المعمورة والمستخدمة بالمحافظات المختلفة، وتتفاوت فيما بينها كثافة العمالة الفزيولوجية على الأرض المنزرعة ، إذ تضم ثلاث محافظات ريفية فقط نحو ثلث المساحة المعمورة (2064857 فداناً) وهى البحيرة (15.1%) والشرقية (10.4%) وكفر الشيخ (8.3%) ، فى حين أن هذه المحافظات الثلاث تضم متجمعة أقل قليلاً من ربع العمالة الريفية المصرية.

ويتضح فى المقابل أن باقى محافظات الوجه البحرى الأخرى تضم 22.9% من المساحة المنزرعة بمصر، ويعمل عليها 33.5% من جملة العمالة الريفية المصرية ، وتضم محافظات الصعيد فيما عدا أسوان نحو 36.1% من المساحة المنزرعة ، يعمل عليها نحو 38% من جملة العمالة الريفية بمصر، أما فى محافظات أسوان والإسماعيلية والوادى الجديد نجد أنها تضم نحو 4.7% من المساحة المنزرعة ، يعمل عليها نحو 2.9% من جملة العمالة الريفية المصرية .

وتتفاوت الكثافة الفزيولوجية للعمالة الريفية بوضوح كما فى الجدول رقم (2) والشكل رقم (4) ، ويمكن تقسيمها إلى خمس فئات كما يلى :

1- **الفئة الأولى:** وهى فئة تعتبر مرتفعة الكثافة الفزيولوجية جداً بالنسبة للعمالة الريفية على المعمور (أكثر من 2.5 من العمال الريفيين لكل فدان) ، وهذه الفئة تضم محافظتى الجيزة (3.18 عامل / فدان) والقليوبية (2.8عامل / فدان) ، ويرجع ذلك للارتفاع الواضح فى هذه النوعية من الكثافة إلى مجاورة أرياف هاتين المحافظتين إلى أكبر كتلة حضرية فى مصر (القاهرة الكبرى)، وارتفاع مستوى إنتاجية الأرض الزراعية فى ريف هاتين المحافظتين ، باعتبارهما ظهير القاهرة الكبرى ومصدر توفير احتياجاتها من الخضر والفاكهة ، وحاصلات الاستهلاك اليومى الأخرى وتواجد العديد من الأشغال الريفية بها والتى يتم استخدامها واستهلاكها فى الحضر ، فى وقت تحتاج فيه مثل هذه الأشغال عمالة أكثر كثافة ، كما أن وقوع الأرض الزراعية من هذه المواضع ، قد فرض ارتفاعاً فى قيمة أسعارها ، فكلما اقتربت الأرض الزراعية من الكتلة الحضرية دعت الضرورة للعمل لمضاعفة إنتاجية الحاصلات المختلفة والبحث عن أشغال عالية القيمة ، لمجاراة ارتفاع قيمة الأرض . وتزداد أيضاً إمكانية الأعمال الأخرى المرتبطة بالأعمال الريفية والخادمة لها بأرياف هاتين المحافظتين مقارنة بأرياف المحافظات الأخرى ، ذلك بالإضافة إلى أن هناك الأعمال الأخرى التى تستوجب حركة عمل يومية لأهل الريف للعمل بالقاهرة الكبرى نهاراً والعودة فى آخر اليوم حيث مساكنهم بالقرى وهم بطبيعة الحال مضافون إلى عمالة الريف رغم عملهم بالمدينة حسبما جاء فى تعداد السكان.

جدول (2) : كثافة العمالة الريفية المصرية على المساحة المعمورة سنة 1996.

المحافظة	المساحة المعمورة بالفدان	العاملون بالريف 1996	كثافة العمالة الريفية / الفدان
دمياط	105215	210321	1.99
الدقهلية	430381	933433	2.17
الشرقية	634004	929285	1.46
القليوبية	201619	571979	2.80
كفر الشيخ	508408	492268	0.96
الغربية	391249	706599	1.81
المنوفية	271566	672634	2.48
البحيرة	922445	863256	0.94
الإسماعيلية	130362	102041	0.78
الجيزة	178294	566220	3.18
بنى سويف	257572	376454	1.46
الفيوم	330945	389325	1.18
المنيا	406416	675815	1.66
أسيوط	314871	474538	1.51
سوهاج	374204	577430	1.54
قنا	297264	415756	1.40
الأقصر	42349	47664	1.13
أسوان	140955	139857	0.99
الوادى الجديد	17884	22732	1.27

المصدر: الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية . نقلاً عن : الكتاب الإحصائى السنوى ، 1994– 2001 . الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

+ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان 1996 ، مصر ، يونيو 2002 ، ص 71 .

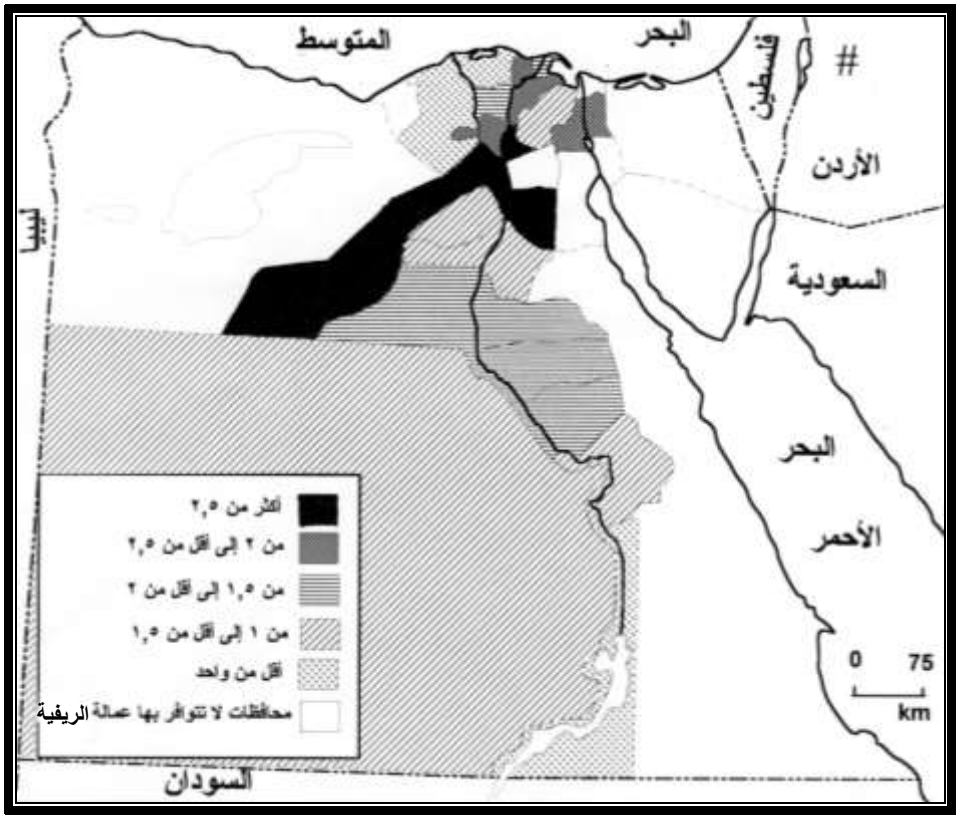

شكل (4) : كثافة العمالة الريفية فى مصر 1996 (عامل ريفى لكل فدان).

2- **الفئة الثانية:** وهى تعد محافظات مرتفعة الكثافة للعمالة الريفية (وتبلغ كثافة العمالة الريفية بها بين 2- أقل من 2.5 عامل لكل فدان) وهذه الفئة هى الأخرى تضم محافظتى المنوفية والدقهلية فقط ، وهاتين المحافظتين تميزتا بوقوعهما فى قلب محافظات الوجه البحرى ، وهذا يعنى انعدام فرصة لاستصلاح أرض جديدة واسعة تضاف للرقعة الزراعية بهما ذلك فى وقت يشهد فيه الريف نمواً لحجم العمالة على الأرض الزراعية ، مما يضاعف كثافة العمالة عليها إضافة إلى خصوبة الأرض الزراعية العالية والتى هى الأكثر جذباً للعمالة بهما . إذ لم تشهد هاتين المحافظتين أى استصلاح للأرض ليزيد من رقعتها المعمورة .

3- **الفئة الثالثة:** وهى محافظات متوسطة الكثافة للعمالة الريفية (1.5 – أقل من 2 عامل لكل فدان) وتضم هذه الفئة خمس محافظات هى بالترتيب (دمياط – الغربية – المنيا – سوهاج – أسيوط).
وعن دمياط والغربية ، فبالرغم من وقوعهما فى مناطق تحول دون التوسع الأفقى فى مساحات الأراضى لعدم وجود مناطق صالحة للاستصلاح ، إلا أن هناك دائماً اتجاه نحو العمل فى الأنشطة التى تتميز بها كلتاهما كالأعمال الحرفية التى تتميز بها محافظة دمياط إلى جانب العمل

فى الميناء الجديد بها ، ثم الاتجاه إلى العمل فى صناعة الغزل والنسيج التى تتمركز بمحافظة الغربية خاصة قلعة صناعة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى وما يترتب عليها من أنشطة معاونة، ذلك يجعل المحافظتين أقل معاناة من الضغط الشديد للعمالة الريفية على الأرض الزراعية كغيرها من المحافظات، وعن باقى محافظات هذه الفئة ، فجميعها من محافظات الصعيد والتى لم تشهد هى الأخرى الضغط المكثف للعمالة الريفية على الأرض الزراعية ، ولعل ذلك يرجع إلى الهجرة الريفية الملحوظة إلى المدن فى كافة أنحاء مصر، ذلك بالإضافة إلى أن هذه المحافظات وغيرها من محافظات الصعيد الأخرى تشهد نوعاً من التوسع العمرانى على حساب صحراوات مصر المجاورة لها، الأمر الذى خفف من وطأة الضغط على الأرض المنزرعة من قبل العمالة الريفية، إضافة إلى الاتجاه الإلزامى الشديد لهذه المحافظات نحو التعليم والذى قلل بدورة من لجوء فئات ذات سن مبكرة لطلب العمل الريفى .

4- **الفئة الرابعة:** وتضم المحافظات المنخفضة الكثافة من العمالة الريفية ، حيث تنخفض كثافة العمالة الريفية بها إلى ما بين (1- أقل من 1.5 عامل لكل فدان) وبذلك تكون هذه الفئة أقل من متوسط كثافة العمالة الريفية على الأرض المعمورة فى مصر ، والتى تصل إلى 1.51 عاملاً لكل فدان، وذلك حسب تعداد 1996، وتشمل هذه الفئة ست محافظات هى (الشرقية – بنى سويف – الوادى الجديد – قنا – الأقصر – الفيوم) وجميع هذه المحافظات شهدت نوعاً من استصلاح الأراضى والامتداد العمرانى الريفى، ذلك إلى جانب الوجهة العامة بها نحو الاهتمام المتزايد بالتعليم والرغبة فى العمل بأنشطة أخرى غير مرتبطة بالريف ، كما هو سائد فى كل أنحاء الريف المصرى. وأتضح ذلك من خلال الاستبيان الذى قام به الباحث – كما فى الملحق رقم (1) – حيث وجد ان أغلب عينة الاستبيان الذكور والتى تعمل بالريف يرغبون فى العمل بحاضرة المحافظة أو غيرها من عواصم المحافظات والمدن المختلفة ، فقد بلغت نسبة الراغبين 64.1% من حجم العينة للذكور ، مقابل 35.8% لإناث عينة الاستبيان ، وذلك نظراً لأن أغلبية عينة الذكور لديهم اعتقاد ورؤية أن بيئاتهم الريفية لا توفر لهم عملاً ملائماً ودائماً وطموحاً فى ذات الوقت ، ويعضد ذلك أنه لا يرى سوى 41.2% من حجم ذكور العينة أن بيئاتهم يمكن أن توفر لهم فرص عمل ملائمة لهم فى المقابل هناك 58.8% لا يعتقدون ذلك ، كما وجد 45.9% من عينة الاستبيان الإناث تجد أن هناك إمكانية وجود عمل لهن فى محل إقامتهن وبيئاتهن ، ذلك فى وقت أوضح الاستبيان أن 81.3% من عينة الاستبيان الذكور يرغبون بالعمل فى التخصص، مقابل 85.6% لدى إناث عينة الاستبيان.

5- **الفئة الخامسة:** وتعد محافظاتها أكثر انخفاضاً فى كثافة العمالة الريفية على المساحة المعمورة (أقل من عامل واحد لكل فدان) ، وتشتمل هذه المحافظات على (أسوان – كفر الشيخ – البحيرة – الإسماعيلية) ، وكل هذه المحافظات تقع على هوامش الدلتا والوادى وتتسع فيها المساحات المستصلحة حديثاً ، كما فى المساحات المستصلحة حول بحيرة السد بأسوان ومناطق البرارى بكفر الشيخ والتحرير بالبحيرة ووادى الطميلات بالإسماعيلية، كما أن الأراضى الزراعية بهذه المناطق

أقل خصوبة عن غيرها من محافظات الدلتا والوادى الأخرى، مما يجعلها أقل احتواءً للعمالة الريفية، وكانت الزراعات الأقل اعتماداً على العمالة الكثيفة كالحاصلات النقدية الأوسع انتشاراً بها عن لمحافظات الريفية الأخرى بالوادى والدلتا.

اتجاهات النمو للعمالة الريفية بمصر :

يبدو أن العمالة الريفية بمصر آخذة نحو الزيادة بصورة تفوق أى نوعية عمالة أخرى بها، خاصة فى ظل المناداة والعمل على محو الأمية ونشر التعليم إلزامياً فى ربوع مصر المختلفة فى ظروف أيسر من ذى قبل، إلى جانب المناداة بضرورة خروج المرأة للعمل والبحث عنه، فعندما كان متوسط معدل النمو السكانى السنوى 2.08 خلال الفترة 1996/1986[15]. وهو متوسط معدل نمو سكانى يعد مرتفعاً خلال التاريخ السكانى المصرى منذ الفترة 1907/1897 حتى فترة التعداد السكانى الخير ولا يسبقها من حيث متوسط معدل نمو سنوى سوى الفترة 1986/1976 بمعدل (2.75% سنوياً) وهى أعلى المعدلات على الإطلاق، ثم الفترة 1966/1960 . بمتوسط معدل نمو سنوى 2.52% ثم الفترة 1960/1947 بمتوسط معدل نمو سنوى 2.34% [16]. وفى ظل هذا المعدل المرتفع فى متوسط معدل النمو السنوى للسكان، شهدت العمالة الريفية متوسط معدل نمو سنوى أكثر ارتفاعاً مقارنة بذلك المعدل، حيث بلغ خلال الفترة 1996/1986 نحو 3.1% سنوياً، وبذلك يفوق هذا المعدل متوسط معدل نمو العمالة الكلية السنوية خلال نفس الفترة ، حيث بلغ 2.8% سنوياً كما فاق معدل النمو السنوى للعمالة الريفية خلال نفس الفترة نظيرتها الحضرية والتى مثلت 2.58% سنوياً ، بل وفق متوسط معدل النمو السنوى لسكان الريف خلال نفس الفترة أيضاً والتى بلغت 2.6% سنوياً رغم أنها فاقت متوسط معدل النمو السنوى للسكان بمصر خلال نفس الفترة[17] ويعد متوسط معدل النمو السنوى للعمالة الريفية خلال تعدادى 1986 و 1996م أعلى المعدلات على الإطلاق، إذ لم يتجاوز هذا المعدل 2.1% سنوياً بين عامى 1976 و 1986م مقابل 4.2% سنوياً للحضر، بل وانخفض متوسط معدل النمو السنوى للعمالة الريفية قبل عام 1976م إلى 1.4% سنوياً كما سبق ذكر ذلك، الأمر الذى يوضح اتجاه العمالة الريفية نحو الزيادة المستمرة على المستوى القومى.

وكما يبدو من الجدول رقم (3) والشكل رقم (5) أن هناك تفاوتاً فى متوسط معدل النمو السنوى للعمالة الريفية خلال الفترة 1996/1986 ويمكن تقسيمها إلى الفئات التالية :

1. **الفئة الأولى:** وهى مجموعة المحافظات المرتفعة جداً فى متوسط النمو السنوى للعمالة الريفية (+4.5% سنوياً) وتتمثل هذه المحافظات فى : البحر الحمر (31.8% سنوياً) شمال سيناء (9.2% سنوياً) جنوب سيناء (7.5% سنوياً) القليوبية (5.9% سنوياً) ثم الوادى الجديد (5.2% سنوياً) ويغلب على محافظات هذه الفئة أنها من محافظات الحدود منخفضة السكان فيما عدا القليوبية ، ولكنها إجمالاً تشهد جذباً ملحوظاً للعمالة الريفية فمحافظة البحر الأحمر شهدت مضاعفة كبيرة للعمالة الريفية دون غيرها سواء من العمالة الكلية التى بلغت فى نفس الفترة (3.1% سنوياً) أو العمالة الحضرية التى بلغت (7.4% سنوياً)، ويرجع الارتفاع الواضح فى العمالة الريفية بمحافظات

الحدود تلك إلى الانخفاض فى حجم العمالة الريفية بها فى السابق بصورة شديدة ثم شهدت الفترة الأخيرة جذباً لمثل هذه النوعية من العمالة ورغم تواضع هذه الأرقام المطلقة من حجم العمالة الريفية بهذه المحافظات، إلا أنها تزيد أضعاف الفترات السابقة وأن الفترات السابقة، كانت تعد فيها هذه المحافظات الحدودية محافظات طرد لهذه النوعية من العمالة، وعلى سبيل المثال، يتضح أن محافظة الوادى الجديد كانت تخسر سكاناً على مدار التعدادات السابقة للتعداد الأخير، بداية من تعداد 1947م حتى تعداد 1986، وبلغت جملة ما خسرته 26.7% من جملة سكانها فى عام 1986، وكانت أكبر نسبة للهجرة عام 1960، والتى تعكس فى جزء منها تدهور الأحوال فى الصحراء الغربية قبل ثورة 1952، وفترة عدم الاهتمام التنموى التى أعقبت قيام الثورة وحتى أواخر الخمسينيات، كما لم يتم تسلح الفكر التنموى الذى أدار عمليات التنمية فى المحافظات الصحراوية المصرية بمعطيات البيئة الصحراوية والبعد الإقليمى والمكانى، وعليه فإن المشاريع التنموية لم تأت بمردود سكانى يوازى حجم ما انفق عليها، كما لا تتفق وطموحات إعادة توزيع السكان فى الصحارى المصرية كأحد الحلول المطروحة لعلاج المشكلة السكانية بمصر[18].

ويبدو أنه رغم الزيادة فى متوسط النمو السكانى للعمالة الريفية لهذه الفئة فى الفترة الأخيرة ، إلا أن الأمر يحتاج إلى قفزات وطفرات تفوق الأمر الحاصل كما يبدو من الجدول رقم (3) تفوق متوسط معدل النمو السنوى للعمالة الريفية عن الحضرية بالبحر الأحمر وشمال سيناء، إلا أن الأمر يختلف بمحافظتى جنوب سيناء والوادى الجديد وحقيقة الأمر تتطلب جذب عمالة ريفية لأعمال زراعية مباشرة وخادمة لها، كأهم أسس التوطن والاستقرار والتعمير على الأمد الطويل والدائم .

أما بالنسبة لمحافظة القليوبية فتعد أكثر محافظات المعمور فى الوادى والدلتا بالنسبة لمتوسط معدل النمو السنوى للعمالة الريفية خلال الفترة 1996/1986، فقد تأثرت بوقوع جزء كبير منها ضمن إقليم القاهرة الكبرى، مما حدا بالعمالة التى تعيش فى الريف أن تعمل بالقاهرة الكبرى وتعود مرة أخرى – كما سبق الذكر – بالإضافة إلى أنه فى ظل تعثر إقامة الوافدين من المناطق المختلفة بمصر للقاهرة الكبرى، يلجأ الكثيرون منهم للسكن بالريف فى المناطق القريبة من القاهرة الكبرى، إضافة لذلك ما تشهده المناطق الريفية بالقليوبية المجاورة للقاهرة الكبرى من مشاريع تصنيع زراعى وغيره، ويدعم ذلك ما جاء فى الجدول رقم (3) إذ يفوق متوسط النمو السنوى للعمالة الريفية بالقليوبية نظيرتها الكلية بنحو 22.3%، وتفوق نظيرتها الحضرية بنحو 67.4%، كما تفوق متوسط معدل النمو السكانى للريف بالمحافظة خلال 1996/1986 بنحو 52%.

جدول (3) : التطور النسبى لحجم العمالة الريفية والحضرية مقارنة بتطور سكان الريف خلال الفترة 1986 / 1996.

المحافظة	تطور العمالة خلال 1986/ 1996 %	تطور العمالة الريفية خلال 1986/ 1996 %	تطور حجم العمالة الحضرية 1986/ 1996 %	تطور سكان الريف خلال1986/ 1996 %
دمياط	31	28.4	38	19.7
الدقهلية	34.1	33.4	29.3	18
الشرقية	34	31.1	43.4	22.9
القليوبية	47.9	58.6	35	38.6
كفر الشيخ	32.7	31.2	37.3	23.4
الغربية	30.4	35.9	20.8	27.5
المنوفية	41	43.6	32	24.3
البحيرة	30.2	30.8	28.4	23.9
الإسماعيلية	48.1	49.4	47	27.6
الجيزة	32.6	40.6	27.3	39.4
بنى سويف	33.5	34.2	31.8	31.5
الفيوم	24.5	22.3	31.2	30.2
المنيا	21.1	19.9	25.4	27.1
أسيوط	17.3	12.9	27.9	27.2
سوهاج	22.2	18.9	33.9	27.6
قنا	18.7	صفر	4.1	22.7
أسوان	40.4	29.7	54.7	16.2
الأقصر	–	–	–	–
البحر الأحمر	30.6	318	73.7	221
الوادى الجديد	66.8	51.5	83.2	16.8
مطروح	44	25.5	63.1	23.6
شمال سيناء	89.5	92.2	87.9	57.3
جنوب سيناء	77.2	75	304	63.7
مصر	28.4	30.6	25.8	26

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بواسطة الباحث اعتماداً على الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. والتعداد العام للسكان إجمالى الجمهورية 1996 – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء والتعداد العام للسكان إجمالى الجمهورية 1986م.

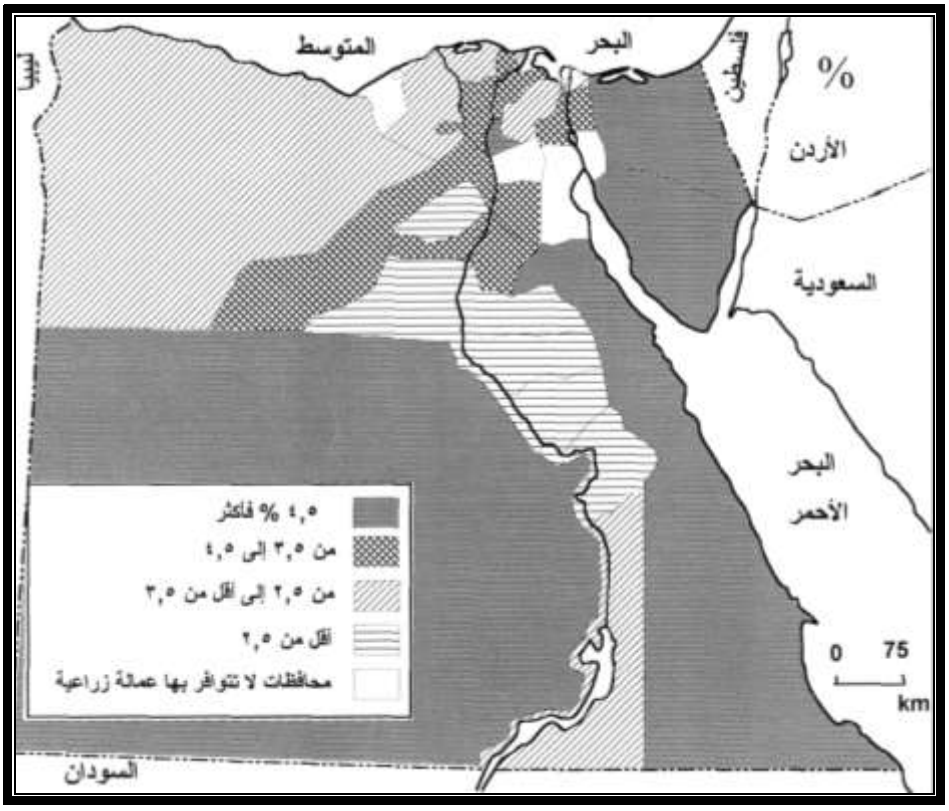

شكل (5) : توزيع متوسط معدل النمو السنوى للعمالة الريفية خلال الفترة 1986-1996.

2- **الفئة الثانية:** وهى مجموعة محافظات مرتفعة فى متوسط النمو السنوى للعمالة الريفية (3.5% - أقل من 4.5% سنوياً) خلال الفترة 1996/1986 ، وهذه المحافظات هى : الإسماعيلية – المنوفية – الجيزة – الغربية – بنى سويف – الدقهلية – . وتمثل هذه المجموعة ثقلاً كبيراً فى احتوائها على عمالة ريفية ، حيث تضم أكثر من ثلث العمالة الريفية بالجمهورية (36.2%)، وذلك مقابل 7.1% فقط للفئة الأولى، وتضم هذه الفئة محافظة الإسماعيلية إحدى محافظات القناة التى شهدت توسعاً ملحوظاً فى الأرض الزراعية على حساب مساحات بسيناء الشمالية (القنطرة شرق) كما توسعت فى وادى الطميلات والتل الكبير وغيرها وذلك قد دعا لجذب العمالة الريفية من المحافظات المجاورة إلى ريفها، كما تشهد محافظات هذه الفئة جميعها خلال الفترة الأخيرة تطوراً فى حجم الاستثمارات والمنشآت الخاصة بالقطاع الحكومى من جهة والقطاع الخاص من جهة أخرى لتواكب هذه المنشآت حجم الهجرة العائدة الوافدة لمحافظات المنشأ بهذه الفئة ، فعلى الرغم من أن جميع هذه المحافظات بهذه الفئة فيما عدا المنوفية تزيد نسبة النمو السكانى الريفى بها عن متوسط الجمهورية، إلا أن هناك ارتفاعاً واضحاً فى معدل متوسط نمو العمالة الريفية خلال الفترة 1996/1986 ، وتمثل احتواء هذا النمو لهذه النوعية من العمالة فى مجالات القطاع الحكومى

الذى حقق نمواً كبيراً على مستوى ريف الجمهورية خلال هذه الفترة (9.3% سنوياً) مقابل 5% للقاهرة و 4% للإسكندرية و 4.4% لبور سعيد وهى المحافظات الحضرية ، وكما يبدو من الشكل رقم (6) أن هناك توافقاً بين متوسط نمو العمالة الريفية ومتوسط نمو العمالة فى القطاع الحكومى، حيث بلغ معدل الارتباط فيما بينهما 0.63 وهو معدل ارتباط إيجابى قوى[19]. ولا يتوقف الأمر عند القطاع الحكومى بالريف فقط ، بل يتعداه إلى القطاع الخاص الذى شهد نشاطاً واضحاً ، بل يفوق القطاع الحكومى بالريف . وكما هو واضح من الشكل (6) هناك توافق بين تطور متوسط نمو العمالة الريفية وتطور متوسط نمو العاملين فى القطاع الخاص بالريف ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد بلغ معدل الارتباط بين المتغيرين درجة ارتباط إيجابية قوية جداً بلغت 0.97 ، أى أن للقطاع الخاص بالريف أكبر الأثر فى تطور حجم العمالة الريفية بها بل وجذب الكثير من الحضر ، وكما هو واضح فى نفس الشكل أن هناك استفادة لمحافظات هذه الفئة من منشآت القطاعين الحكومى والخاص ، فقد بلغ متوسط النمو السنوى للعاملين الريفيين فى القطاع الحكومى 9.9% بمحافظتى المنوفية وبنى سويف و 9.7% بالجيزة و 9% بالدقهلية و 8% بالإسماعيلية و 7.7% بالغربية ، وهذه تعد من أعلى المعدلات بريف المحافظات المختلفة بل وحضرها ، كذلك الحال بالنسبة للقطاع الخاص ، ففى حين بلغ معدل النمو السنوى للعمالة الريفية بالقطاع الخاص خلال الفترة 1996/1986 نحو 2.5% ، كان ذلك بريف محافظات الإسماعيلية 6.4% والجيزة 4.7% والدقهلية 2.9% والمنوفية 4.6% وبنى سويف 2.7% والغربية 2.2% .

3- **الفئة الثالثة:** وهى مجموعة محافظات متوسطة النمو السنوى للعمالة الريفية (2.5 – أقل من 3.5% سنوياً) ومحافظات هذه الفئة حول معدل نمو العمالة الريفية العام بمصر ، وتتمثل محافظات هذه الفئة فى : (كفر الشيخ – الشرقية – البحيرة – أسوان – دمياط – مطروح) ، ومثلت جملة العمالة الريفية لهذه المحافظات 28.8% من جملة الجمهورية ، وتقع هذه المحافظات على أطراف الدلتا مثل الشرقية بشرق الدلتا وكفر الشيخ شمالها والبحيرة غربها ، إلى جانب أن هذه المحافظات أقل خصوبة من باقى محافظات الدلتا والوادى الأخرى ، فهى بذلك أقل قدرة على استيعاب عمالة زراعية بها أيضاً ومن جهة ثانية كانت منشآت القطاع الحكومى والخاص أقل قدرة على استيعاب العمالة الريفية بمحافظات هذه الفئة مقارنة بمحافظات الفئتين السابقتين ، ففى حين كان متوسط معدل نمو العمالة الريفية السنوى بالقطاع الحكومى والخاص 2.5% بمصر خلال الفترة 1996/1986 ، كان بكفر الشيخ 1.9% فقط ، وهو الأهم من القطاع الحكومى فى جذب العمالة الريفية وغيرها ، وفى الشرقية بلغ 2.4% وهو أحسن حالاً من كفر الشيخ وبلغ فى أسوان 2.5% والبحيرة 2.7% ، كما انخفض متوسط معدل نمو القطاع الحكومى فى احتواء العمالة الريفية فى كفر الشيخ والبحيرة وأسوان عن المتوسط العام لمعدل النمو فى مصر لهذه النوعية من العمالة خلال هذه الفترة .

4- **الفئة الرابعة:** وتشمل مجموعة محافظات منخفضة فى متوسط معدل النمو السنوى للعمالة الريفية (أقل من 2.5% سنوياً) خلال الفترة 1996/1986 ، وهذه المحافظات هى : (الفيوم – المنيا – سوهاج – أسيوط – قنا – الأقصر) وتمثل هذه الفئة 27.8% من جملة العمالة الريفية بمصر ،

وجميع هذه المحافظات فى الوادى ، ويبدو على هذه المحافظات أنها طاردة للعمالة الريفية ، ويتضح ذلك عندما ندرك أن ريف هذه المحافظات يحقق نمواً سكانياً مرتفعاً عن المعدل العام لمصر ، فى حين ينخفض معدل نمو العمالة الريفية بها ، الأمر الذى يظهر مدى الانخفاض الواضح فى توفير قسط ملائم من المنشآت والمرافق الخاصة بالقطاعين الحكومى والخاص ، حيث يتضح من الشكل رقم (6) مقدار الانخفاض فى تطور العمالة الريفية بالقطاع الحكومى بكل محافظات هذه الفئة عن المعدل العام لهذه النوعية من العمالة بمصر ، ويظهر هذا الانخفاض بوضوح معدل نمو العمالة الريفية بالقطاع الخاص بمحافظات هذه الفئة ، والتى تبدو أكثر تدنياً مقارنة بمعدل نمو هذه النوعية من العمالة على مستوى الجمهورية.

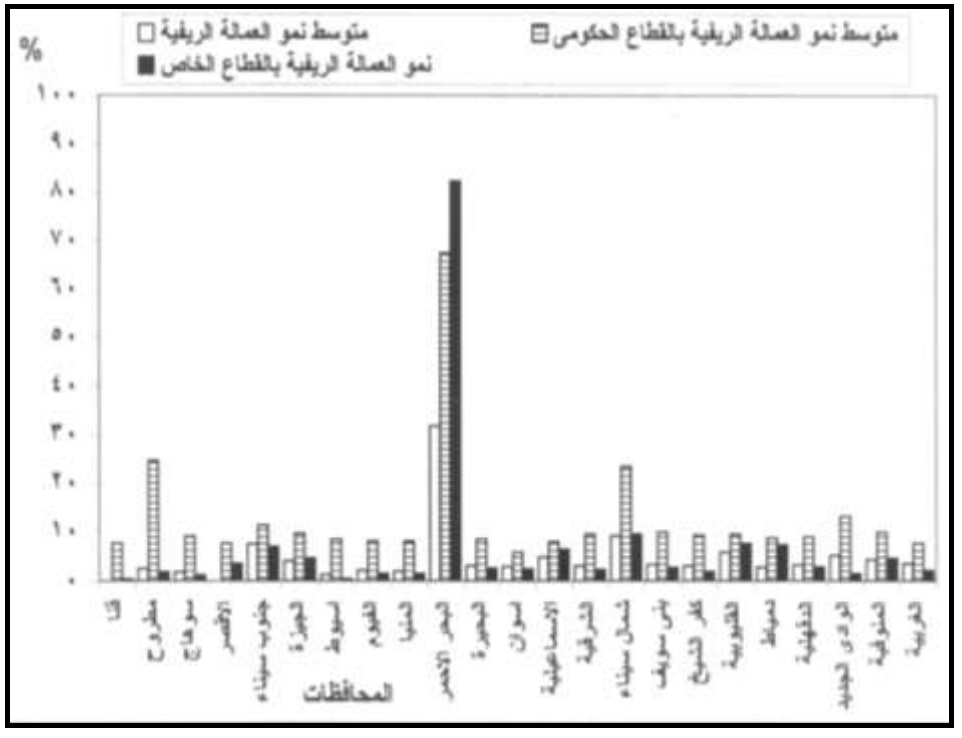

شكل (6) : متوسط نمو العمالة الريفية مقارنة بمتوسطى نمو عمالة القطاعين الحكومى والخاص خلال الفترة (1986-1996).

الوضع النوعى للعمالة الريفية بمصر :

بلغ إجمالى قوة العمل بالريف المصرى لمن تجاوز سنه 15 سنة كما جاء فى التعداد السكانى عام 1996 (9245411 نسمة) بلغت نسبة الذكور من الإجمالى هذا 88.8% مقابل 11.2% فقط من ذلك

الإجمالى للإناث ويتضح أن العمالة الريفية للذكور رغم تغلبها الواضح إلا أن عمالة الإناث الريفيات تجد تنامياً نسبياً واضحاً ويبدو ذلك إذا أدركنا أنها كانت 6.67% فقط فى تعداد عام 1986 وذلك نظراً لزيادة متوسط معدل نمو العمالة السنوى بالريف لدى الإناث بصورة تفوق نظيرتها لدى الذكور، ففى حين كان متوسط معدل نمو عمالة الإناث الريفيات خلال الفترة 1996/1986 قد بلغ 21.8% سنوياً ، كان ذلك عند الذكور 2.4% ، أى أن هناك تضاعفاً فى عمالة الإناث الريفيات بصورة تفوق نظيرتها بين الذكور بنحو تسعة أضعاف، إذ حدث فى الثلاثة عقود الأخيرة طلب ملح لفرص عمل للإناث وذلك مواكبة لزيادة عدد الخريجات من كافة التخصصات ، فقد أصبحت الفتاة تجد فرصة العمل وسيلة لمساعدة الزوج على مواجهة أعباء الحياة فى ظل انخفاض دخل الأسرة بالريف خاصة ، كما تجد الفتاة مؤخراً فى عملها وسيلة جذب وتعجيل خطبتها أكثر من نظيراتها اللواتى لا تعملن ، إلى جانب ذلك نجد الفتاة المتعلمة أنها بحاجة إلى إثبات الذات ، وذلك يتحقق بعملها، مسايرة بذلك الواقع المشهود أمامها ، ذلك ما تحقق من خلال الدراسة الميدانية التى قام بها الباحث عند إعداده لبحثه الخاص برسالة الدكتوراه الخاصة به (20) .

أولاً : عمالة الذكور بالريف :

بلغ إجمالى قوة العمل الذكور بالريف المصرى خلال تعداد عام 1996 . (8213972 نسمة) ، أى 80.5% من جملة السكان الذين تتعدى أعمارهم 15 سنة من الذكور بالريف ، ويبدو من الجدول رقم (4) انخفاض هذه النسبة عن نظيرتها فى تعداد 1986 ، والتى بلغت 85.2% ، ويظهر ذلك فى الشكل رقم (7) حيث انخفضت نسبة عمالة الذكور بالريف من جملة السكان فوق سن 15 سنة فى تعداد 1996 عن التعداد السابق له ، فيما عدا محافظات الإسماعيلية وأسوان والوادى الجديد وشمال سيناء التى تعد أكثر جذباً للسكان ، ثم المنوفية والدقهلية الأكثر تلقياً للهجرة العائدة الناتجة عن تلاشى أسباب الطرد السكانى من فترات سابقة بهما ، أما عن باقى المحافظات فجميعها تشهد نوعاً من الإقبال على التعليم وزيادة أعداد الطلاب ، وارتفاع هذه النسب عن التعدادات السابقة ، إلى جانب إن هذه المحافظات تشهد نوعاً من تصدير العمالة الريفية منها ، ويبدو ذلك من خلال الاستبيان الذى قام به الباحث ، والذى أسفر عن أن من لديهم الاستعداد للعمل فى المناطق الجديدة من عينة الاستبيان للذكور 80.5% مقابل 59% لعينة الاستبيان من الإناث ، كما يرى نحو 81% من عينة الذكور أن العمل فى القطاع الحكومى أو العام ليست فى المتناول الآن بسهولة كما أنها لا تكفى حاجة الأسرة عند عينة الاستبيان الذين يعملون فى هذين القطاعين ، وقد وجدت نحو 74.5% من عينة الاستبيان للإناث أن العمل بالقطاعين الحكومى والعام لا تكفى عوائدهما لسد حاجة الأسرة ، ذلك حتى وإن وجدت بعض الأعمال فى محل إقامته أو بالقرب من موطنه حيث يرى نحو 72% من عينة الاستبيان الذكور أن هناك أعمال بمواطنهم ولكن لم يتناسب العمل والدخل اللازم والملائم ، كانت هذه النسبة لدى عينة الإناث بالاستبيان 56% ، وأكد ذلك أيضاً ان 58.7% من عينة الذكور تجد أن محل إقامتهم هى السبب الحقيقى وراء تعثرهم فى عمل ملائم ومجز ، فى مقابل ذلك 42.3% لدى عينة الاستبيان الإناث وتتوزع عمالة الذكور بالريف من خلال الجدول رقم (4) والشكل رقم (8) كما يلى :

جدول (4) : عمالة الريف من الذكور والإناث خلال تعدادى 1996/1986.

المحافظة	العمالة الريفية للذكور + 15 سنة 1996	% من عمالة الريف الذكور من الجمهورية	العمالة الريفية للإناث + 15 سنة 1996	% من عمالة الريف الإناث بمصر	العمالة الريفية للذكور + 15 سنة 1986	% من عمالة الريف الذكور بمصر 1986	العمالة الريفية للإناث + 15 سنة 1986	% من عمالة الإناث بمصر 1986
دمياط	83.8	2.2	14.7	2.9	84.9	2.2	10.8	3.7
الدقهلية	80.2	9.5	16.7	15.2	80.4	9.6	8.6	14
الشرقية	80.9	10.1	10.3	9.6	82.1	10	6.7	10.8
القليوبية	79.8	6	13.3	7.4	78.3	5.1	6.8	5.6
كفر الشيخ	81.8	5.2	13.2	6.7	86.3	5.1	6.8	5.9
الغربية	78.7	7.1	17.1	12.2	81.5	7.1	8.6	10.5
المنوفية	79	6.8	17	11	77.2	6.4	8.6	9.4
البحيرة	82.9	9.6	8.5	7.6	87	9.3	6.1	9.1
الإسماعيلية	83	1.1	9.9	1	79.6	1	5.7	0.9
الجيزة	79.9	6.5	5.1	3	85.3	5.8	5.2	4.6
بنى سويف	82.7	4	12.9	4.9	88.6	4.1	10.6	2.4
الفيوم	84	4.5	5.6	2.2	94.7	4.6	3.8	5.2
المنيا	82.5	7.5	8	5.8	87.6	8.1	4.7	6.1
أسيوط	79.2	5.4	5.5	3	85.6	6	4.7	4.6
سوهاج	79.4	6.7	4.4	2.9	81.8	7	4.6	5.6
قنا	75.2	4.8	3.3	1.8	81.3	6.1	2.1	2.2
أسوان	76.4	1.5	8.7	1.5	75.5	1.6	3.2	1
الاقصر	75.6	0.5	4.8	0.3	–	–	–	–
البحر الأحمر	75	0.2	8.4	0.1	93	0.05	1.5	–
الوادى الجديد	84.1	0.2	16.9	0.4	78.9	0.2	8.1	0.3
مطروح	89.5	0.3	4.2	0.1	99	0.3	15.8	0.6
شمال سيناء	82.5	0.3	12.5	0.4	80.3	0.2	3	0.1
جنوب سيناء	77.8	0.1	4.9	0.04	91	0.06	4.1	0.04
مصر	80.5	100	10.4	100	85.2	100	6.10	100

المصدر: مصدر النسب من حساب الباحث . اعتماداً على . الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان عام 1986 والتعداد العام للسكان عام 1996 .

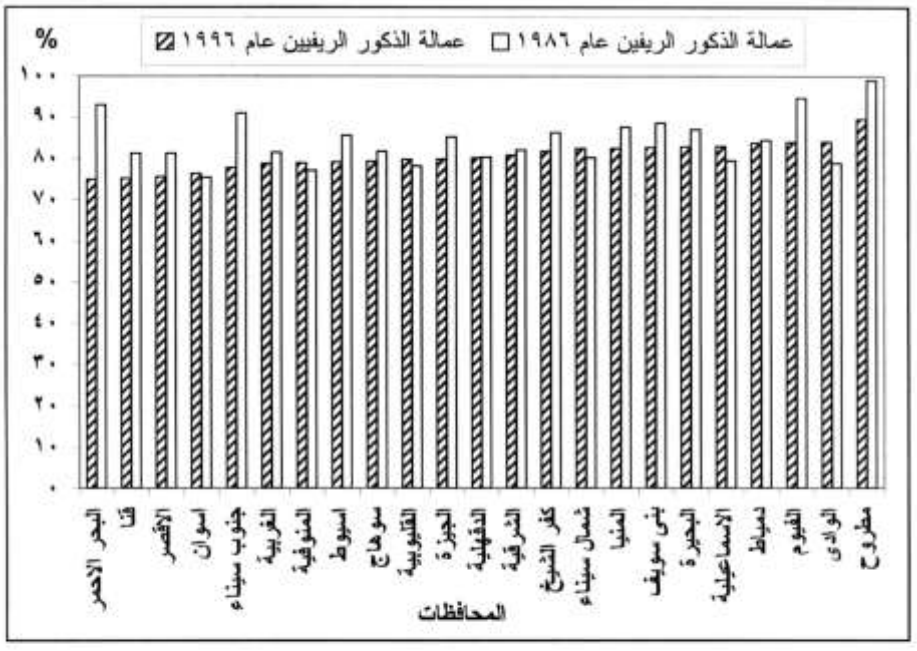

شكل (7أ) : عمالة الذكور الريفيين خلال تعدادى 1986، 1996.

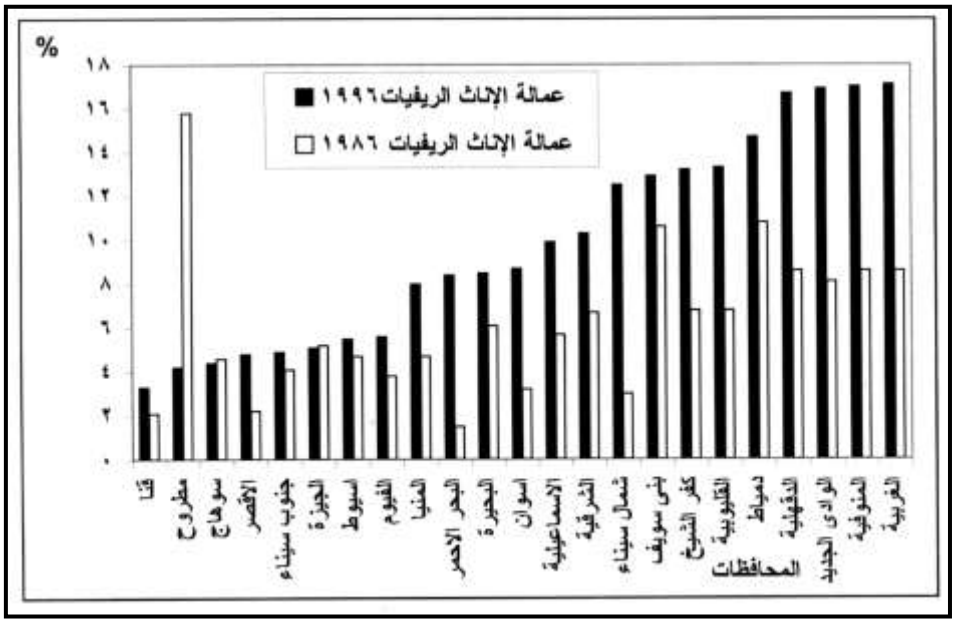

شكل (7ب) : عمالة الإناث الريفيات بين تعدادى 1986، 1996.

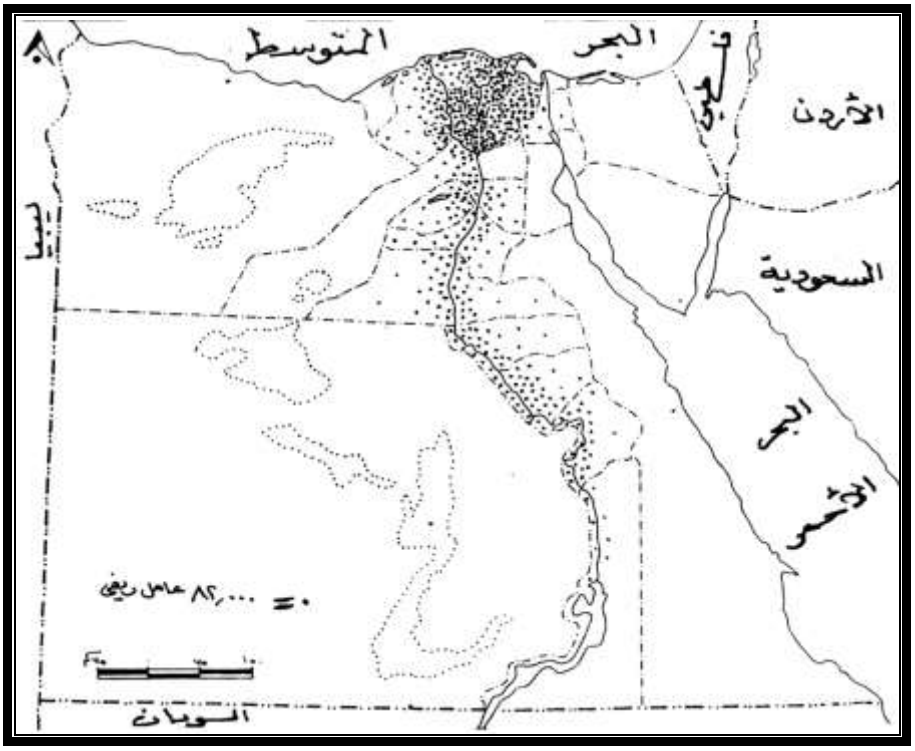

شكل (8) : توزيع عمالة الذكور بالريف المصرى 1996.

- تضم محافظات الوجه البحرى مجتمعة أكثر من نصف عمالة الذكور (50.5%) من جملة عمالة الذكور بالريف المصرى ، علماً بأن هذه المحافظات ضمت 38.3% من جملة العمالة الكلية بها، وذلك فى تعداد السكان عام 1996 ، ونحو 52% من جملة العمالة الريفية فى نفس التعداد، وذلك يوضح أن محافظات الوجه البحرى أهم أقاليم مصر فى احتواء هذه النوعية من العمالة.
- بلغ إجمالى عمالة الريف الذكور بالوادى 34.9% من الإجمالى المصرى للعمالة الريفية ، مقابل 25% فقط للعمالة الكلية بها من إجمالى الجمهورية ، الأمر الذى يظهر تفوق العمالة الريفية الذكور بالوادى على نظيرتها الحضرية لها ، وانخفاض عمالتها الحضرية مقارنة بالعمالة الحضرية على مستوى الجمهورية ، وقد بلغت جملة العمالة الريفية بمحافظات الوادى 33.4% أى أقل من إجمالى عمالة الذكور بريفها ، الأمر الذى يوضح انخفاض نسبة عمالة الريف الإناث بهذه المحافظات مقارنة بمحافظات الجمهورية فى الأقاليم الأخرى.
- احتوت محافظتى الجيزة والقليوبية على 12.5% من جملة عمالة الريف الذكور ، ذلك فى مقابل احتوائها على 13.5% من جملة العمالة الكلية من اجمالى مصر ، الأمر الذى يوضح التفوق النسبى للعمالة الحضرية للذكور على نظيرتها بالريف ، وقد انخفضت قليلاً عمالة الريف من الذكور والإناث معاً إلى 12.3% ، مما جعل المحافظتين عند مستوى متوسط فى احتوائهما للعمالة الريفية من الذكور والإناث أيضاً .

- انخفضت جملة عمالة الذكور الريفيين بمحافظات الحدود والإسماعيلية إلى 2.2% من جملة العمالة الريفية بالجمهورية ، وقد بلغت جملة العمالة الكلية بهذه المحافظات 2.7% من اجمالى الجمهورية ، الأمر الذى يظهر الانخفاض النسبى للعمالة الريفية من الذكور بهذه المحافظات عن نظيراتها الحضرية ، كما انخفضت جملة العمالة الريفية الكلية إلى 1.8% من اجمالى الجمهورية ، فأظهر ذلك انخفاض نسبة عمالة الإناث الريفيات بتلك المحافظات عن نظيرتها الذكور .
- شهدت محافظات الوجه القبلى باستثناء الجيزة تناقصاً فى عمالة الذكور الريفيين خلال الفترة 1986–1996 بمتوسط معدل سنوى 0.74% ورجع ذلك إلى أن هذه المحافظات طاردة للعمالة خاصة ذكور الريف ، وفيما عدا ذلك فإن باقى الأقاليم لا تعد طاردة للعمالة الريفية الذكور ، وتعد المحافظات الحدودية بالذات اكثر المحافظات جذباً لها كما هو وضح فى الفترة 1986–1996 . إذ بلغت هذه الزيادة متوسط نمو سنوى 20% بمحافظة البحر الأحمر مقابل 10% سنوياً بشمال سيناء و 6.7% سنوياً بجنوب سيناء . كما شهدت محافظتى الجيزة والقليوبية نوعاً من الزيادة المرتفعة لهذه النوعية من العمالة خلال نفس الفترة بواقع 3.7% سنوياً بالجيزة و 4% بالقليوبية ، وذلك لقرب الريف بهما من القاهرة الكبرى واعتباره الظهير الرئيسى لها . ولا يفوتنا هنا ملاحظة زيادة نسبة العمالة الريفية بصورة محدودة عن نظيرتها بمحافظات الحدود والقليوبية والجيزة خلال نفس الفترة.

ثانياً : عمالة الإناث بالريف :

شهدت عمالة الإناث الريفيات تزايداً كبيراً فى الآونة الأخيرة حتى أصبحت تنافس نظيرتها من الذكور بشدة ، حيث بلغت نسبة العاملات الريفيات الأكثر من سن 15 سنة من جملة السكان الإناث الريفيات بنفس السن 10.4% ، فى حين أن هذه النسبة كانت فى تعداد عام 1986 نحو 6.1% فقط ، كما يتضح ذلك من الجدول رقم (4) والشكل رقم (7) ، حيث أن هناك ارتفاعاً نسبياً فى كل المحافظات ، فيما عدا الجيزة وسوهاج ومطروح ، فبالنسبة لمحافظتى الجيزة وسوهاج فشهدتا مضاعفة فى أعداد عمالة الإناث الريفيات ، ولكن كان لتفوق نظيرتها من الذكور الدور الأكبر فى إظهار انخفاض نسبى فى عمالة الإناث الريفيات ، كما هو الحال فى الجدول رقم (4) ، أما عن محافظة مطروح ، فقد قل حجم عمالة الإناث الريفيات فى تعداد 1996 عن السابق له بنسبة 63% مخالفة بذلك كافة محافظات مصر الأخرى ، وذلك لما شهدته المحافظة من اهتمام مؤخراً بتعليم المرأة إلزامياً والحدة من طبيعة البداوة بالمحافظة ، إلى جانب التوجه العام ناحية الحياة الحضرية ، ففى حين كان تطور حجم العمالة الريفية نحو 2.5% سنوياً خلال الفترة 1986–1996، فقد تطور السكان بها خلال نفس الفترة نحو 2.4% سنوياً ، وكان حجم تطور العمالة الحضرية بها نحو 6.3% سنوياً خلال نفس الفترة . أما عن باقى المحافظات فإنها تشهد نمواً واضحاً فى نسبة العاملات الريفيات فى الفئة العمرية من 15 سنة فأكثر على عكس نظيرتها الذكور.

وتتوزع عمالة الإناث الريفيات كما فى الجدول رقم (4) والشكل رقم (9) عل النحو التالى :

* ضمت محافظات الوجه البحرى النصيب الأكبر من عمالة الإناث الريفيات بواقع 63% من اجمالى الجمهورية فى تعداد عام 1996 ، فى مقابل 54.1% فى تعداد 1986 ، الأمر الذى يظهر النمو النسبى فى هذه النوعية من العمالة بهذه المحافظات ، وتتركز أعلى متوسطات فى معدلات نمو هذه العمالة خلال فترة 1986–1996 بمحافظات (دمياط – المنوفية – الغربية – الدقهلية) ، وإن قلت نسبة النمو بمحافظتى الشرقية والبحيرة بعض الشئ ، كما هو موضح بالجدول رقم (4) .
* احتوت محافظات الوجه القبلى نحو 22.4% من جملة عمالة الإناث الريفيات خلال تعداد عام 1996 مقابل 25.4% فى التعداد السابق له ، وعليه يتضح أنه على الرغم من التطور والزيادة فى أعداد الإناث الريفيات المضافة إلى سوق العمل بمحافظات الوجه القبلى ، إلا أن تطور هذه الأعداد فى محافظات الوجه البحرى يفوق كثيراً نظيرتها بالوجه القبلى ، فأظهر ذلك انخفاضاً نسبياً فى هذه النوعية من العمالة بالوجه القبلى من اجمالى الجمهورية مقارنة بالزيادة النسبية بالوجه البحرى ، الذى سبق توضيحها .
* اتضح أن محافظات الحدود والإسماعيلية تضم فى مجملها 2.4% من جملة العاملات الريفيات فى مصر فى تعداد عام 1996 مقابل 1.94% فقط فى التعداد السابق له ، وبذلك كان هناك تواضع واضح فى إمكانيات هذه المحافظات فى جذب مثل هذه النوعية من العمالة ، إلا أن ذلك أمر يظهر أن هذه المحافظات أكثر جذباً لأنواع العمالة الأخرى أكثر من عمالة الريفيات .
* وما يقال عن محافظات الحدود ، يقال أيضاً عن محافظتى القليوبية والجيزة ، واللتان تحويان 10.4% من جملة عمالة الإناث الريفيات بمصر خلال تعداد عام 1996 ، مقابل 10.2% فقط خلال التعداد السابق له ، مما يظهر ضعف عوامل الجذب لعمالة الريفيات بهما مقارنة بمحافظات الوجه البحرى الأخرى .

وتجدر الإشارة بعد عرض ما سبق إلى أن واقع سوق العمل يعد فى صالح الذكور أكثر منه عند الإناث ، فقد أوضحت استمارة الاستبيان التى قام بإعدادها الباحث أن المرأة أقل مثابرة من الرجل فى البحث عن فرصة عمل والاستمرار فيها ، فقد أظهر الاستبيان أن نسبة الراغبات فى العمل بمحل الإقامة أو قريباً من محل الإقامة فقط وصل إلى 69.2% لدى عينة الاستبيان من الإناث ، ذلك فى مقابل 38.4% فقط لدى الذكور بعينة الاستبيان ، كما زادت نسبة المعتمدات على القوى العاملة فى الاستبيان لعينة الإناث إلى 39.8% فى مقابل 17% فقط لدى الذكور بعينة الاستبيان .

ويدعم ذلك ما جاء فى بحث العمالة بالعينة (1999) والذى أجرته مجلة العمل إلى أن الحكومة هى الموظف الرئيسى للمرأة المصرية بصورة فعالة عن أى قطاع آخر ، حيث تصل مشاركة الإناث فى الحكومة إلى 33% على حين تصل هذه المشاركة بالنسبة للقطاع العام إلى 12% والقطاع الخاص 17% ، وتشير تطورات فرص العمل للإناث فى القطاعات الثلاثة إلى أنه قد نمت الوظائف الحكومية فى الفترة 1999/1988 بمتوسط معدل نمو 5.4% سنوياً ، وكان هذا النمو لمصلحة الرجال أكثر من الإناث ، أما بالنسبة للقطاع العام فقد تضررت الإناث بصورة أكبر من الذكور من حيث فقد الوظائف فى هذا القطاع ، حيث بلغ متوسط معدل فقد الوظائف السنوى للإناث خلال الفترة 1999/1988 نحو

4.5% مقابل 2.6% للذكور ، ويشير ذلك إلى الآثار السلبية للخصخصة على الإناث بصورة أكبر مقارنة بالذكور [21] .

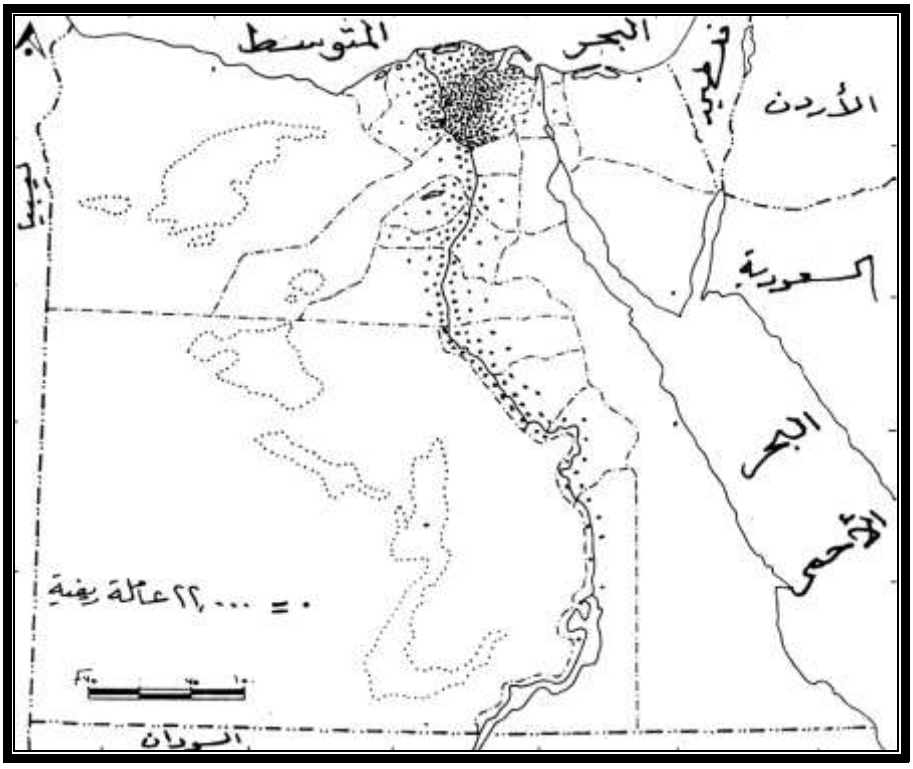

شكل (9) : توزيع عمالة الإناث بالريف المصرى 1996.

اثر عمالة الإناث الريفيات على الحالة العملية بمصر:

يبدو أنه رغم تواضع نسبة المشاركة لعمالة الإناث الريفيات فى سوق العمل الريفى بمصر ، والتى لا تمثل سوى 10.4% من جملة الإناث فوق سن 15 سنة بالريف ، وأن هذه النسبة زادت عند الذكور إلى 80.5% خلال تعداد عام 1996 ، إلا أن هناك تنامياً واضحاً لعمالة الإناث الريفيات مقارنة بنظيراتها عند الذكور ، ففى حين كان متوسط معدل النمو السنوى لعمالة الذكور بالريف المصرى خلال الفترة 1996/1986 نحو 2.4% ، كان متوسط معدل النمو السنوى لعمالة الإناث بالريف المصرى خلال نفس الفترة نحو 11.8% ، أى بزيادة 387% عن متوسط معدل النمو السنوى عند الذكور.

وقد واكب ذلك التنامى فى عمالة الإناث الريفيات بهذه الصورة تجاهل فى الإنشاء لمشاريع أكثر احتواءً للعمالة النسائية، وزاد التجاهل تجاه العمالة النسائية الريفية، فمع استعراض لمدى مساهمة المرأة المصرية فى مختلف الأنشطة الاقتصادية، سوف نجد تركز هذه المساهمة فى القطاعات التقليدية مثل الزراعة والخدمات ومجالات غير مدفوعة الأجر، أو ذات الأجر المنخفض كالتمريض والتدريس ولم يفتح

لها مجالات أخرى كما هو الحال عند الذكور، الأمر الذى ترتب عليه تفشى ظاهرة البطالة لدى الإناث بصورة تفوق ما عند الذكور بكثير[22]. ويوضح ذلك الجدول رقم (5).

جدول (5) : أثر بطالة الإناث الريفيات فى توطن البطالة بالمحافظات الريفية فى تعداد 1996.

المحافظات	معدل بطالة الإناث الريفيات %	معدل بطالة الريف %	معدل بطالة الذكور بالريف %	معدل البطالة الكلية %
دمياط	21	6.4	3.9	9.3
الدقهلية	30	11.8	8.1	11.4
الشرقية	33.7	9.4	6.5	9.5
القليوبية	17.8	7.1	5.4	7.3
كفر الشيخ	36.7	12.4	8.4	12.6
الغربية	34.5	13.4	8.8	12.7
المنوفية	20.3	8.4	6	8.8
البحيرة	34.8	9.2	6.6	9.4
الإسماعيلية	19.6	6.5	5	7.3
الجيزة	8.4	4.3	4	5.3
بنى سويف	16.3	6.6	5.1	8
الفيوم	33.2	7.6	6	8.3
المنيا	19.6	7.8	6.6	9.1
أسيوط	35.3	9.3	7.5	10.5
سوهاج	30.8	8.5	7.2	9.4
قنا	31.7	9.8	8.8	10.3
أسوان	36.3	14.7	12.1	14.7
الأقصر	34	11.1	9.7	11.1
البحر الأحمر	14.2	3	2.3	5.2
الوادى الجديد	31.4	11.3	7.2	10.9
مطروح	5.8	1.3	1.1	2.6
شمال سيناء	5.7	3.9	3.7	6
جنوب سيناء	4.1	1.3	1.2	1.6
مصر	27.6	9.1	6.8	9
درجة الارتباط	–	0.86	0.85	0.89

المصدر: مصدر النسب من حساب الباحث . اعتماداً على . الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان عام 1986 والتعداد العام للسكان عام 1996.

ففى الوقت الذى بلغ فيه معدل البطالة بصفة عامة فى مصر 9% فى تعداد 1996 ، كان هذا المعدل 8.7% بالحضر و 9.1% بالريف و 15.6% للإناث بالحضر، ولكن هذا المعدل زاد إلى 27.6% للإناث بالريف من حجم عمالة الإناث الريفيات، ولبطالة الإناث الريفيات بمصر دور بارز فى

تركز معدلات البطالة بين محافظات مصر الريفية المختلفة، كما يتضح من نفس الجدول ونفس الشكل أيضاً أنه:

* كان هناك علاقة وارتباط ايجابى قوى جداً بلغ (0.86) بين معدل بطالة الإناث الريفيات ومعدل بطالة الريف بصفة عامة، الأمر الذى اظهر أثراً مباشراً لبطالة الإناث الريفيات فى زيادة معدلات البطالة الريفية بصفة عامة، كما يبدو أنه عندما ارتفعت معدلات بطالة الإناث بالريف فى محافظات (كفر الشيخ – أسوان – أسيوط – البحيرة – الغربية – الأقصر – الشرقية – الفيوم – قنا – الوادى الجديد – سوهاج – الدقهلية)، ارتفعت معها أيضاً معدلات البطالة العامة بها أكثر من غيرها من المحافظات، كما أنه عندما كانت معدلات بطالة الإناث الريفيات متوسطة بمحافظات (دمياط – المنوفية – الإسماعيلية – المنيا – القليوبية – بنى سويف – البحر الأحمر)، كانت معدلات بطالة الريف بصفة عامة أيضاً متوسطة . كما انخفضت معدلات بطالة الريف بباقى المحافظات الريفية الأخرى نظراً لانخفاض معدلات بطالة الإناث الريفيات إلى أدنى المعدلات بها.
* قد أثرت بطالة الإناث الريفيات على معدلات البطالة الكلية بمحافظات مصر الريفية المختلفة حيث كان بينهما ارتباط ايجابى قوى جداً بلغت درجته (0.89) ، معنى ذلك أنه عندما ارتفعت معدلات بطالة الإناث الريفيات بالمحافظات التى سبق ذكرها ارتفعت معها معدلات البطالة الكلية بها نظراً للارتفاع الشديد فى معدلات بطالة الإناث بها بصورة تفوق بشدة أنواع البطالة الأخرى (بين الذكور بالريف وبين الإناث بالحضر وبين الذكور بالحضر)، وعندما كانت بطالة الإناث الريفيات متوسطة فى معدلاتها فى بعض المحافظات – كما سبق الذكر – نجد أن هذه المحافظات كانت متوسطة أيضاً فى معدلات البطالة الكلية بها، وانخفضت معدلات البطالة الكلية بالمحافظات التى انخفضت بها معدلات البطالة للإناث الريفيات .
* كما يتضح أن هناك شبه توافق فى توطن معدلات البطالة للإناث الريفيات والذكور الريفيين أيضاً حيث بلغت درجة الارتباط بينهما (0.85) وهو ارتباط إيجابى قوى جداً، إذ أن أغلب المحافظات المرتفعة فى معدلات بطالة الإناث الريفيات ترتفع معها أيضاً معدلات بطالة الريفيين والعكس، الأمر الذى يوضح أن أسباب البطالة فى الأنواع المختلفة للعمالة تكاد تكون واحدة، وإن كانت فرص العمل أفضل فى ظروفها لدى عمالة الذكور بالريف عنها لدى عمالة الإناث الريفيات، كما أن هناك تنافساً بين النوعين من العمالة على فرصة العمل التى تكون في أحيان كثيرة ملائمة للذكور والإناث معاً، الأمر الذى يتطلب تكثيف المشاريع التى تساعد فى توفير فرص عمل بالريف بصفة عامة وللإناث بصفة خاصة واللواتى هن أقل قدرة على المنافسة فى سوق العمل، بل وترك العديد من المجالات للذكور الريفيين.

الاتجاهات المستقبلية للعمالة الريفية:

أوضحت دراسة قام بها مجلس الوزراء ، أن عدد السكان فى مصر سوف يزيد بنحو 20 مليون نسمة خلال الفترة 1996 وحتى عام 2017.[23] وقد قام الباحث من جهته بعمل إسقاطات مستقبلية لتوقع الزيادة فى حجم العمالة الريفية حتى عام 2017 ، وقد أوضحت الاسقاطات أن العمالة الريفية

بمصر سوف تزيد عن 27.5 مليون لمن تتجاوز أعمارهم 15 سنة ، أى سوف تزيد عمالة الريف 10 مليون أخرى خلال هذه الفترة ، ويعد هذا الرقم أقرب إلى تقدير مجلس الوزراء ، خاصة إذا أدركنا أن متوسط معدل النمو السنوى للعمالة الريفية على مستوى الجمهورية (3.06%) مقابل 2.5% لمتوسط معدل النمو السنوى للعمالة الحضرية و 2.6% لمتوسط معدل النمو السنوى لسكان الريف، وذلك خلال الفترة 1996/1986 كما سبق توضيح ذلك ، ويبدو من خلال الشكل رقم (10) والملحق رقم (2) والاتجاهات المستقبلية للعمالة الريفية كما يلى:

أولاً: تبدو العمالة الريفية كأنها تيار متزايد سنوياً تفوق نظيراتها بالحضر ، وتزيد عن معدل نمو السكان بالريف والحضر ، والجديد فى الأمر هو أن الزيادة فى العمالة الريفية تكون فائقة بالنسبة للإناث أكثر من الذكور ، ففى حالة الزيادة لمتوسط معدل نمو العمالة الريفية للإناث كما هو واضح خلالا الفترة1996/1986 عن نظيرتها الذكور ، فسوف تتضاعف أعداد العمالة الريفية للإناث من نحو 1.98 مليون إلى نحو 11.4 مليون ، أى أنها سوفت تتضاعف ستة أضعاف حتى عام 2017 ، فى المقابل يكون حجم عمالة الذكور بالريف آنذاك نحو 16.5 مليون ، أى أن عمالة الإناث الريفيات سوف تتحول من نحو العشر أو أكثر بقليل من جملة عمالة الريف عام 1996 إلى نحو 41% أو خمسى العمالة الريفية الكلية عام 2017 ، ولا شك فإن هذا الأمر يضع المسئولين والجهات المعنية أمام تحديات كبيرة متمثلة فى أن هناك تيار يتضاعف من العمالة النسائية بالريف، يفوق الوضع القائم بمراحل . . وإذا كان حجم العمالة النسائية بالريف الآن لها دور مؤثر فى إبراز مشكلة فائض العمالة وإظهار حجم البطالة السافرة والمقنعة على حد سواء ، خاصة وأن سوق العمل المصرى الآن ليس فى صالح العمالة النسائية – كما سبق أن أوضحنا ذلك – فإن هذه النوعية من العمالة إذا لم يواجه نموها السنوى المتواتر هذا بمزيد من الاهتمام بتوفير فرص عمل مكثفة وكثيفة العمالة ومن جهة أخرى تتلائم وطبيعة المرأة ، فإن مشكلة العمالة سوف تتفاقم ويكون الداعى الأكبر فى ذلك هو الحجم الضخم من العمالة النسائية المتراكم.

ثانياً: يعتبر الاتجاه المستقبلى للعمالة الريفية فى غير صالح إعادة توزيع صحيح وحقيقى للعمالة الريفية، كما هو مرجو، إذ أنه من المفترض أن تضم سيناء بمفردها حتى عام 2017 ما قدره ثلاثة ملايين نسمة من جملة الزيادة السكانية المفترضة[24]. وهذا لم يتحقق بدون جذب عمالة ريفية للعمل بالمحافظات الصحراوية الخمس وتعمل على الاستقرار وجذب المرافقين من أقاليم الوادى والدلتا المختلفة، ومن خلال الوضع القائم فمن المتوقع أن يزيد حجم العمالة الريفية بالمحافظات الصحراوية مجتمعة من 261.2 ألف نسمة عام 1996 إلى نحو 932.8 ألف نسمة فقط عام 2017، أى أقل من مليون عامل ريفى. وبكل المقاييس فإن ذلك الأمر ليس فى صالح التنمية والوضع السكانى بمصر ، وعلى كل فهناك مؤشرات تدل على ذلك .. إذ أن نسبة العاملين فى الأنشطة الأولية والتى تعد من أنسب الأعمال للعاملين الريفيين ، وتعمل على استقرارهم وتوطنهم الدائم[25]. تجد تراجعاً واضحاً فى نسبة العاملين بها بكل المحافظات الصحراوية دون استثناء خلال الفترة 2001/1986 من 14.6% من حجم العمالة الكلية عام 1986 إلى 3% فقط عام 2001 ومن 35.7% عام 1986 إلى 13.6% عام 2001 ومن 50.7% عام 1986 إلى 2.4% عام 2001 ومن 42.8% عام 1986 إلى 17.4% عام 2001 ومن 27.6% عام 1986 إلى 7.6%

عام 2001 فقط بكل من محافظات البحر الأحمر والوادى الجديد ومطروح وشمال سيناء وجنوب سيناء على التوالى [26] . وكان لذلك أثره فى جذب المدن بالمحافظات الصحراوية لأكثر العمالة ومن ثم السكان من الريف للعمل بالأعمال الخدمية بمختلف أنواعها ، وعليه قلت فرصة الأعمال الإنتاجية (الزراعية والصناعية على السواء) والتى هى الأكثر جذباً واستقراراً للعمالة والسكان معاً من الأعمال الخدمية وخاصة الأنشطة السياحية.

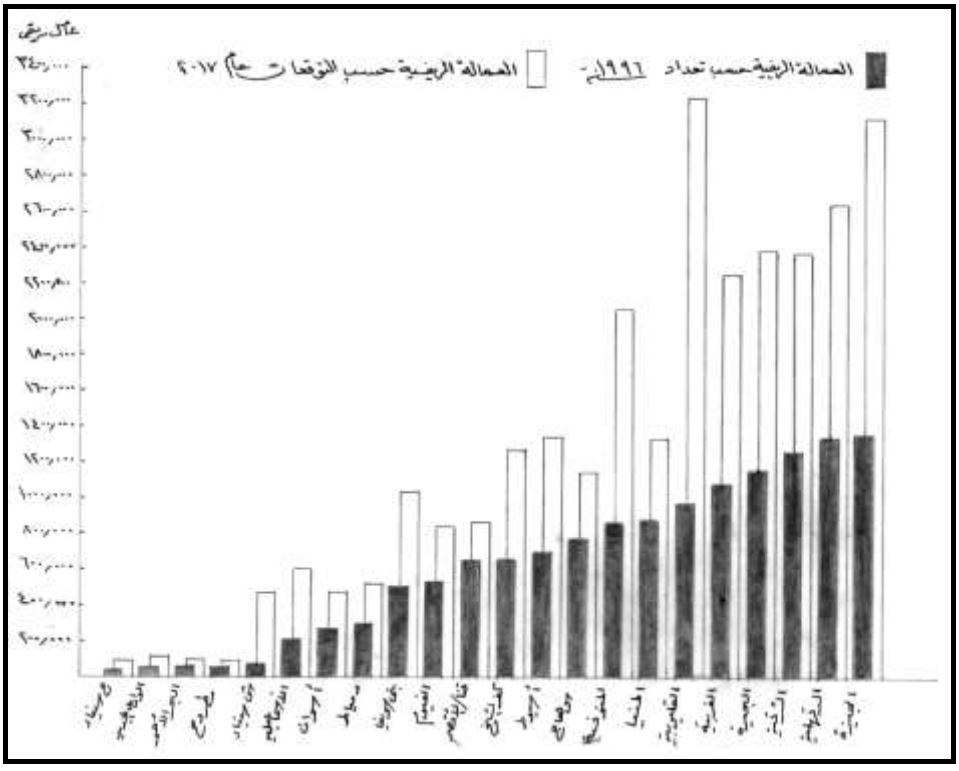

شكل (10) : العمالة الريفية عام 1996 المتوقعة حتى عام 2017 بمصر.

إضافة إلى ما سبق فإنه فيما عدا محافظة شمال سيناء من بين المحافظات الصحراوية ، فمن المفترض والمتوقع أن تتضاعف العمالة الريفية أكثر من أربعة أضعاف خلال الفترة من 2017/1996 ، حيث امتداد ترعة السلام على أراضيها وتوقع زيادة إمكانيات التوسع الزراعى والصيد البحرى ، ذلك إلى جانب انضمام القنطرة شرق إليها وتحركات السكان الواضحة للمحافظة والقنطرة شرق من المناطق المجاورة تحسباً لتملك الأراضى الجديدة حول ترعة السلام [27] .

ثالثاً: على النقيض من المحافظات السابقة ، تشهد محافظات الوجه البحرى نمواً غير مسبوق فى العمالة الريفية ، بصورة تفوق أى منطقة أخرى وأى فترة أخرى بمصر ، فإلى جانب ما يشهده ريف هذه المحافظات من هجرة عائدة للعاملين الذين سبق أن تركوا الريف من قبل هناك تضاعف فى عدد

الإناث الريفيات بصورة متنامية فى سوق العمل ، وبالتالى من المتوقع أن تتضاعف العمالة الريفية بمحافظتى القليوبية والمنوفية منذ عام 1996 إلى مدة أقل من عشرين عاماً ، كما أنه من المتوقع تضاعف العمالة الريفية بباقى محافظات الوجه البحرى مضافاً إليها محافظتى الجيزة وبنى سويف من الوجه القبلى خلال فترة عشرين عاماً ، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأمر ليس هو المطلوب والمرغوب فى مصر إذ تشهد محافظات الوجه البحرى الآن فائض عمالة ريفية وفائض عمالة ريفية نسائية أكثر ، حيث تضم هذه المحافظات نحو نصف العمالة الريفية النسائية الفعلية ، كما تفوق معدلات نمو العمالة الريفية ، نمو السكان بريف هذه المحافظات وإلى سنوات قادمة.

رابعاً: أوضحت الإسقاطات التى قام بها الباحث أنه سوف يكون هناك زيادة محدودة فى حجم العمالة الريفية المتوقعة حتى عام 2017 بمحافظات الوجه القبلى من حيث النسبة مقارنة بمحافظات الوجه البحرى ، فمن المتوقع أن تزيد نسبة العمالة الريفية بمحافظات الوجه القبلى من 32.4% عام 1996 إلى 35.6% عام 2017 فقط ، وتزيد بمحافظات الوجه البحرى من 44% عام 1996 إلى 58.9% عام 2017 ، فإن هناك معدل نمو للعمالة الريفية السنوى بمحافظات الوجه القبلى فيما عدا الجيزة وبنى سويف وأسوان يشهد انخفاضاً ملحوظاً يقل عن معدل نمو سكان الريف ، وذلك يعنى أن محافظات الصعيد تشهد طرداً واضحاً للعمالة الريفية ، ولكن هذا الطرد لا يتجه إلى المحافظات الصحراوية فى معظمه ، ولكن ما يبدو أن هذا الطرد يتجه إلى المناطق الحضرية حتى فى محافظات الصعيد ، فلما كان متوسط معدل النمو السنوى للعمالة الريفية 2.2% خلال الفترة 1996/86 كان للحضرية 3.1% بالفيوم ، وكانت الريفية بالمنيا 2% مقابل 2.5% للحضرية ، وكانت بأسيوط 1.3% للريفية مقابل 2.8% للحضرية ، وكانت بسوهاج 1.9% للريفية مقابل 3.4% للحضرية ، ولما كانت الريفية صفراً بقنا كانت الحضرية 4.1% خلال نفس الفترة ، وذلك إن دل فإنما يدل على ضيق الأرض الزراعية المستقبلة للعمالة الريفية بالوجه القبلى ، خاصة بتلك المحافظات ، مما يجعل حضر هذه المحافظات فى المستقبل يعانون من هذه النوعية الوافدة من العمالة الريفية ، والتى تسبب وسوف تسبب معاناة للجهات المختصة والمسئولة فى صورة فائض عمالة يجب توجيهها والتصرف فيها بصورة جيدة .

خامساً: إجمالاً فإن المحافظات الأكثر احتواءً للعمالة الريفية بهذه الطريقة فى معدل النمو السنوى المرتفع والمتنامي، سوف يشهد تصاعداً فى أعداد العمالة الريفية بها من الجنسين، كما أن المحافظات الأقل احتواءً للعمالة الريفية سوف تحتوى على أعداد أقل من العمالة الريفية من الجنسين أيضاً، وذلك فى حالة استمرار الوضع القائم، إلا فى حالة تغيير نمط التعامل مع هذه الظاهرة بصورة جادة وحازمة عن الوضع المتبع.

فقد خاضت مصر حركة تعمير فى أطراف المعمور الفيضى وهوامشه مع مطلع القرن العشرين ولم تسجل تجارب التعمير نجاحات كبيرة فى تحقيق الأهداف السكانية لبرامج التنمية الإقليمية والتعمير، فرغم أهميتها فقد سجلت ربع المستهدف، فلم تحقق طاقة استيعابية سكانية سوى بنحو 28.5%، ولم تنجح فى خلخلة كثافة المعمور الفيضى، إلا فى 26% من المستهدف، ويستثنى من ذلك ثلاث تجارب هى. أولاً : تعمير منطقة القناة التى حققت طاقة استيعابية قدرها

مليونى نسمة فيما يزيد عن قرن من الزمان[28]، وثانياً : الوادى الجديد وحققت نجاحاً بنسبة 68% ، وثالثاً : توطين البدو بنسبة نجاح معمور فعلى وصحى دائم متوازن اقتصادياً واجتماعياً ومتوائم بيئياً[29].

وبناءً على ما سبق فإن الأمر يحتاج إلى إعادة وجهات النظر وتقييم دور المشروعات التنموية فى المحافظات الصحراوية فى ضوء الأهداف السكانية المرجوة.

التطبيق الإحصائى على المتغيرات المتوقع تأثيرها وتأثيرها بالعمالة الريفية فى مصر وبعض المحافظات الأخرى

يعد استخدام الإحصاء من الأمور الحيوية الآن فى تفسير الظاهرات الجغرافية المختلفة ، حيث الديناميكية السريعة لهذا العلم كمثله من باقى علوم العصر المتطورة ، وعلى وجه الخصوص فى مجال جغرافية السكان الذى هو من أكثر فروع الجغرافيا استخداماً للأرقام والتوقعات والإسقاطات ، ومن هذا المنطلق وقع الاختيار على برنامج إحصائى يتناسب مع البيانات المتاحة بالبحث ، ويأتى بنتائج سريعة واضحة ، وإن كانت أكثر تعقيداً ، إلا أن إدخال البيانات للحاسب الآلى تأتى بنتائج سريعة رغم هذه البيانات المركبة .

ومن ثم فقد وقع الاختيار على برنامج إحصائى يسمى تحليل التجمع (التحليل العنقودى Grouping Clustering) إذ أنه أحد الأساليب التى تسهم فى فهم الطبيعة المعقدة لعلاقات المتغيرات المتعددة .. وتقوم فكرة هذا البرنامج على أننا لا نضع أى فروض مسبقة تخص عدد المجموعات أو هيكلها، وتتم عملية التجميع بناءً على أوجه التماثل (الارتباط الإيجابى) أو الاختلاف (الارتباط السلبى) وتعد مقاييس التماثل أو البيانات المستخدمة فى حساب التماثل مدخلات لأسلوب تحليل التجمع[30].

وقد تم إدخال أربعين متغيراً من المتوقع أن تكون هى الأكثر تأثيراً وتأثراً بمتغير العمالة الريفية بمحافظات مصر المختلفة، كما هو واضح من الدليل الرقمى للمتغيرات التى أدخلت برنامج تحليل التجمع (Cluster Analysis) وبعد حسابات تعد معقدة بخطوات عديدة لا مجال للخوض فيها بواسطة الحاسب الآلى تم تجميع المتغيرات الأكثر تماثلاً أو اختلافاً ، وتم الابتعاد عن باقى المتغيرات الأضعف والأقل تأثيراً فى أو على المتغيرات التى كونت مجموعات .

ومن ثم فقد تم استنتاج عدة نتائج خاصة بإجمالى المحافظات بالجمهورية الريفية ، سوف نوضحها بالتفصيل ذلك إلى جانب نتائج خاصة ببعض محافظات الجمهورية الأخرى ، كالقليوبية باعتبارها من المحافظات المتوائمة مع القاهرة الكبرى ، وتشهد نمواً كبيراً فى العمالة الريفية وتعد من أكثر محافظات مصر والوجه البحرى فى زيادة أعداد العمالة الريفية ، ثم محافظة سوهاج الممثلة لمحافظات الوجه القبلى ، ثم محافظة شمال سيناء ممثلة لمحافظات الحدود ومن المحافظات الواعدة فى جذب عمالة ريفية حتى عام 2017 ، مخالفة بذلك باقى محافظات الحدود الأخرى.

أولاً: نتائج تحليل التجمع بإجمالى مصر:

يتضح عند إدخال أربعين متغير إلى الحاسب الآلى من خلال برنامج تحليل التجمع خاصة بالمحافظات الريفية عدة نتائج كما فى الشكل رقم (11) والملحق رقم (4) هى :

- **المجموعة (أ)** : وقد ضمت ثمانية متغيرات مثلت القاعدة الأساسية لباقى المتغيرات ، وتمثلت هذه المتغيرات فى : نسبة المتعطلين حديثاً عن العمل عام 1996 ونسبة العاملين بأنشطة غير كاملة التوصيف عام 1996 ونسبة الإناث من قوة العمل بالريف عام 1996 ومعدل نمو بطالة الإناث عام 1996 ونسبة المؤهلات العليا فى قوة العمل عام 1996 ونسبة العاملين بالصناعة عام 1996 ونسبة الإناث فى قوة العمل عام 1996 ونسبة الإناث من قوة العمل بالحضر عام 1996 ، ويبدو أن جميع متغيرات هذه المجموعة خاصة بحالة العمل فى مصر ، مما يبدو التأثير والتأثر واضحاً على حالة العمل بالريف المصرى أيضاً .
- **المجموعة (ب)** : واحتوت على متغير واحد هو نسبة العاملين فى القطاع الحكومى ، وقد اتحدت هذه المجموعة مع المجموعة السابقة فى مجموعة أخرى (أ ب) لأنها أكثر توافقاً مع متغيراتها وخاصة المتغير الخاص بنسبة المؤهلات العليا من قوة العمل عام 1996 .
- **المجموعة (ج)** : وشملت هذه المجموعة متغيرين هما نسبة الأمية عام 1996 ونسبة الأطفال من جملة السكان ولهما تأثير مباشر على العمالة الريفية إذ أن المجتمعات الأكثر أمية أقل فى نسبة الخريجين ، وتقل بالتالى نسبة العمالة الكثيفة والمحتاجة إلى عمل ، وبالتالى تقل نسبة العمالة الريفية وترتفع نسبة الأطفال من جملة السكان والخصوبة كما هو كائن بالفعل فى محافظات الوجه القبلى .
- **المجموعة (د)** : وتضم متغيراً واحداً هو نسبة العاملين بالزراعة والصيد عام 1996 وله تأثير مباشر على العمالة الريفية كما سبق توضيح ذلك فى متن هذا البحث. واتحدت هذه المجموعة مع المجموعة السابقة فى مجموعة واحدة (ج د) ليبدو الاتفاق المباشر لتأثير متغيرات هاتين المجموعتين بصورة واضحة على متغيرات المجموعات كلها والعمالة الريفية بصفة خاصة.

الدليل الرقمى للمتغيرات التى دخلت برنامج "Cluster Analysis"

الرقم	اسم المتغير	الرقم	اسم المتغير
1	تطور العمالة خلال 1996/86%	21	نسبة المتعطلين من عملهم 1996
2	تطور العمالة الريفية خلال 1996/86%	22	نسبة الأمية 1996
3	تطور العمالة الحضرية 1996/86%	23	درجة التزاحم 1996
4	تطور سكان الريف 1996/86%	24	نسبة العاملين بالزراعة والصيد 1996
5	نسبة المؤهلات العليا من قوة العمل 1996	25	نسبة العاملات بالزراعة والصيد 1996
6	نسبة المؤهلات الأخرى من قوة العمل 1996	26	نسبة الجامعيين من السكان 1996
7	معدل البطالة 1996	27	متوسط حجم الأسرة 1996
8	معدل نمو البطالة خلال 1996/86	28	نسبة الأطفال من السكان 1996
9	معدل بطالة الريف 1996	29	معدل نمو السكان 1996/86
10	معدل بطالة الحضر 1996	30	نسبة المتمتعين بمياه الشرب 1996
11	معدل بطالة الذكور 1996	31	نسبة المتمتعين بالكهرباء 1996
12	معدل بطالة الإناث 1996	32	معدل خصوبة السكان العامة 1996

13	معدل نمو بطالة الإناث 1996	33	معدل التكاثر السكانى 1996
14	قدرة القطاع الخاص لجذب العمالة 96/86	34	معدل الإعالة الكلية 1996
15	قدرة القطاعات عدا الخاص لجذب العمالة 96/86	35	نسبة العاملين فى القطاع الحكومى 96
16	معدل نمو العمالة 1996/86	36	نسبة العاملين فى قطاع الأعمال العام 96
17	نسبة الإناث من قوة العمل 1996	37	نسبة العاملين فى القطاع الخاص 96
18	نسبة الإناث من قوة العمل بالحضر 96	38	نسبة العاملين فى القطاع الأجنبى 96
19	نسبة الإناث من قوة العمل بالريف 96	39	نسبة العاملين بالصناعة 1996
20	نسبة المتعطلين حديثاً عن العمل 96	40	نسبة العاملين بأنشطة غير كاملة التوصيف 96

تم اختيار هذه المتغيرات ليتم تمثيل حالة العمل والسكان والنشاط الاقتصادى والوضع الاجتماعى القائم فى البرنامج لتوضيح العلاقة بين العمالة الريفية وهذه المتغيرات .

- **المجموعة (هـ)** : وضمت متغيراً واحداً هو نسبة حملة المؤهلات عدا الجامعية من قوة العمل عام 1996 ، واتحدت هذه المجموعة مع سابقتها فى مجموعة أكبر هى (جـ د هـ) .
- **المجموعة (و)** : وتضم متغيراً واحداً هو تطور حجم العمالة خلال الفترة 1996/86 ، واتحدت هذه المجموعة مع سابقتها ليصل تأثير المتغيرات إلى 20% كما هو واضح من مدى المسافة ، أى أن هناك 14 متغيراً سبق ذكرهما كان تأثيرها بنسبة 20% على إجمالى محافظات الجمهورية بين المتغيرات المؤثرة على حالة العمالة الريفية بمصر .
- **المجموعة (ز)** : واحتوت على متغيرين اثنين هما تطور العمالة الريفية السنوى خلال الفترة 1996/86 وتطور سكان الريف خلال الفترة 1996/86 ، وكانت العلاقة بين هذين المتغيرين قوية جداً وإيجابية بين محافظات الجمهورية ومن جهة ثانية فإن هذه المجموعة كان لها بالغ الأثر على فاعلية علاقة المجموعة وباقى المجموعات ، إذ زاد تأثير هذه المجموعة فى زيادة المسافة إلى نحو 70% أى أن هذه المجموعة كان تأثيرها يفوق تأثير باقى متغيرات المجموعات المختلفة.
- **المجموعة (ح)** : وتضم متغيراً واحداً وهو تطور العمالة الحضرية خلال الفترة 1996/86 ، وزادت إسهاماته فى زيادة مدى المسافة بنسبة أقل من 20% بقليل.
- **المجموعة (ط)** : وشملت متغيرين هما نسبة المتمتعين بمياه الشرب عام 1996 ونسبة المتمتعين بالكهرباء عام 1996 .
- **المجموعة (ى)** : وضمت متغيراً واحداً هو نسبة العاملين فى القطاع الخاص ، واشتركت هذه المجموعة مع سابقتها فى مجموعة أخرى أكبر (ط ى) ليزيد متغيراتها فى مدى المسافة إلى الاكتمال عند الرقم (25) أو بنسبة 100% . الأمر الذى يوضح أن هذه المتغيرات المشتركة مع المجموعات السابقة كاملة التأثير على العمالة الريفية ، أما إذا لم تكن النسبة قد بلغت 100% فى مدى مسافتها يكون هناك متغيرات أخرى ناقصة تؤثر على الظاهرة لم تكن موجودة بين المتغيرات المتوقعة التى تم إدخالها البرنامج الإحصائى.

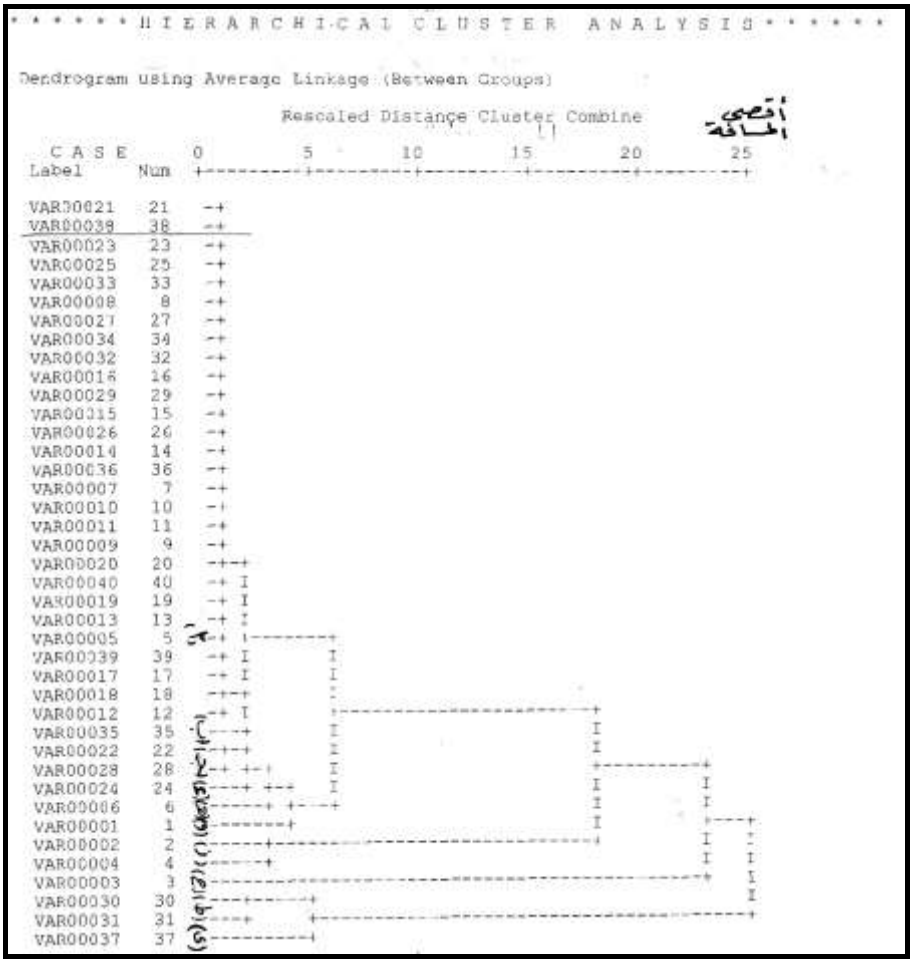

شكل (11) : نتائج برنامج تحليل التجمع لإحمالى مصر.

- يوضح الشكل معدل الربط الكامل للمجموعات.
- 25 فى الشكل = 100%.
- إذا بلغت المجموعة الدرجة 25 يكون متغيرات المجموعات كاملة التأثير على الظاهرة.

ثانياً: نتائج تحليل التجمع بمحافظة القليوبية:

يتضح من خلال الشكل رقم (12) والملحق رقم (5) أن هناك خمس مجموعات شملت عشر متغيرات من بين أربعين متغيراً ، قد أثرت وتأثرت بالعمالة الريفية بمحافظة القليوبية هى :

- **المجموعة (أ)** : وتعد القاعدة الأساسية بالاشتراك مع المجموعة (جـ) ، وتضم أربع متغيرات هى نسبة الأمية عام 1996 ، وتعد القليوبية من أقل محافظات الجمهورية احتواءً لها ، ويعد تأثيرها سلبياً على تراكم العمالة الريفية بها ، ثم تطور حجم السكان وهو متنامى بالمحافظة بصورة تفوق غيرها من المحافظات ، ولذلك فمن المتوقع أن يتضاعف سكان الريف بالمحافظة فى وقت أقل من

20 سنة بداية من عام 1996 ، ثم نسبة الأطفال من جملة السكان عام 1996 ثم العاملين بالقطاع الحكومى ، وتعد المحافظة من أكثر المحافظات احتواءً على عاملين بالقطاع الحكومى .

- **المجموعة (ب)** : وتضم متغيراً واحداً ولكنه واسع التأثير ، وهو معدل نمو البطالة خلال الفترة 1996/86 وتشهد المحافظة تنامياً فى هذا المعدل أيضاً ، لما تجذبه من عمالة ريفية وغير ريفية حيث الهجرة العائدة وتشترك هذه المجموعة مع المجموعة (أ) لتكون مجموعة أكبر (أ ب) ليزيد تأثيرهما عن 30% فى مدى المسافة .
- **المجموعة (ج)** : وتضم ثلاثة متغيرات مهمة هى تطور العمالة الريفية خلال الفترة 1996/86 ونسبة العاملين فى القطاع الخاص عام 1996 ونسبة المتمتعين بمياه الشرب عام 1996 .
- **مجموعة (د)** : وتضم متغيراً واحداً هو تطور العمالة خلال الفترة 1996/86 ، وتشترك المجموعة (د) مع سابقتها فى مجموعة أكبر هى (جـ د) مما يوضح ترابطاً وتوافقاً بين متغيرات هذه المجموعة الكبيرة وزيادة أثرها على العمالة الريفية بالمحافظة .
- **المجموعة (هـ)** : وهى تضم متغيراً واحداً هو نسبة المتمتعين بالكهرباء عام 1996 ، وباتحاد هذه المجموعة مع متغيرات المجموعات الأربع السابقة يكتمل تأثير المتغيرات العشرة الكامل على بعضها البعض إذ وصل مدى المسافة إلى 100% ، وبذلك يتضح أن العمالة الريفية كانت أكثر ارتباطاً بمناطق توطن هذه المتغيرات المتوافقة معها وتقل فى مناطق المتغيرات الغير متوافقة معها.

ثالثاً: نتائج تحليل التجمع بمحافظة سوهاج:

يتضح من خلال الشكل رقم (13) والملحق رقم (6) أن هناك أربع مجموعات تضم أحد عشرة متغيراً من بين أربعين متغيراً تؤثر وتتأثر بالعمالة الريفية بمحافظة سوهاج هى :

- **المجموعة (أ)** : وتضم متغيرات سبعة وهذه المتغيرات السبع هى : معدل بطالة الإناث عام 1996 وتطور العمالة الريفية خلال الفترة 1996/86 ونسبة الإناث من قوة العمل بالحضر عام 1996 وتطور حجم العمالة خلال الفترة 1996/86 ونسبة العاملين بالقطاع الحكومى عام 1996 ونسبة العاملين بالزراعة والصيد عام 1996 ونسبة الأطفال من جملة السكان عام 1996.

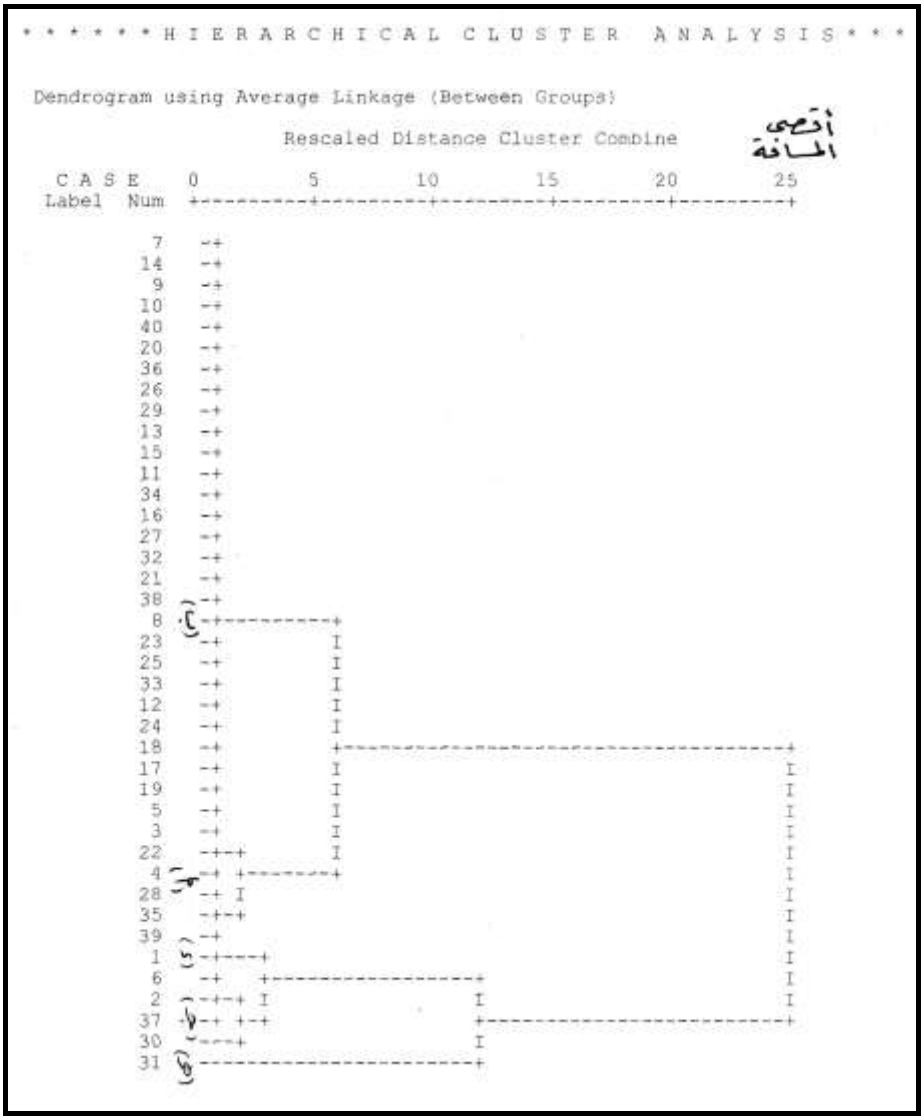

شكل (12) : نتائج برنامج تحليل التجمع لمحافظة القليوبية.

- **المجموعة (ب)** : وتضم متغيراً واحداً هو معدل خصوبة السكان العامة عام 1996 ، ويعد هذا المتغير شديد الارتباط بمتغيرات المجموعة الأولى ، حيث ضمت متغيرات المجموعتين مدى مسافة بلغت نحو 20% بعد ضم المجموعتين فى واحدة أكبر (أ ب).
- **المجموعة (ج)** : وتضم هذه المجموعة متغير نسبة الأمية عام 1996 فقط ، وهذا المتغير له تأثير واضح على العمالة الريفية بالمحافظة، ويبدو ذلك مع اتحاده بمتغيرات المجموعة اللاحقة.

- **المجموعة (د)** : واشتملت على متغيرين هما نسبة المتمتعين بالكهرباء عام 1996 ونسبة العاملين فى القطاع الخاص عام 1996 ، وباتحاد المجموعتين فى مجموعة أكبر (ج د) يكون متغيرات المجموعة الأكبر لها الدور البارز فى إظهار تاثيرهما وارتباطهما بباقى المتغيرات ، ليصل مدى المسافة إلى 100% وبذلك يتضح أن متغيرات المجموعات الإحدى عشرة تعد المؤثرة الحقيقية على وضع العمالة الريفية بالمحافظة بصورة كاملة سلباً وإيجاباً.

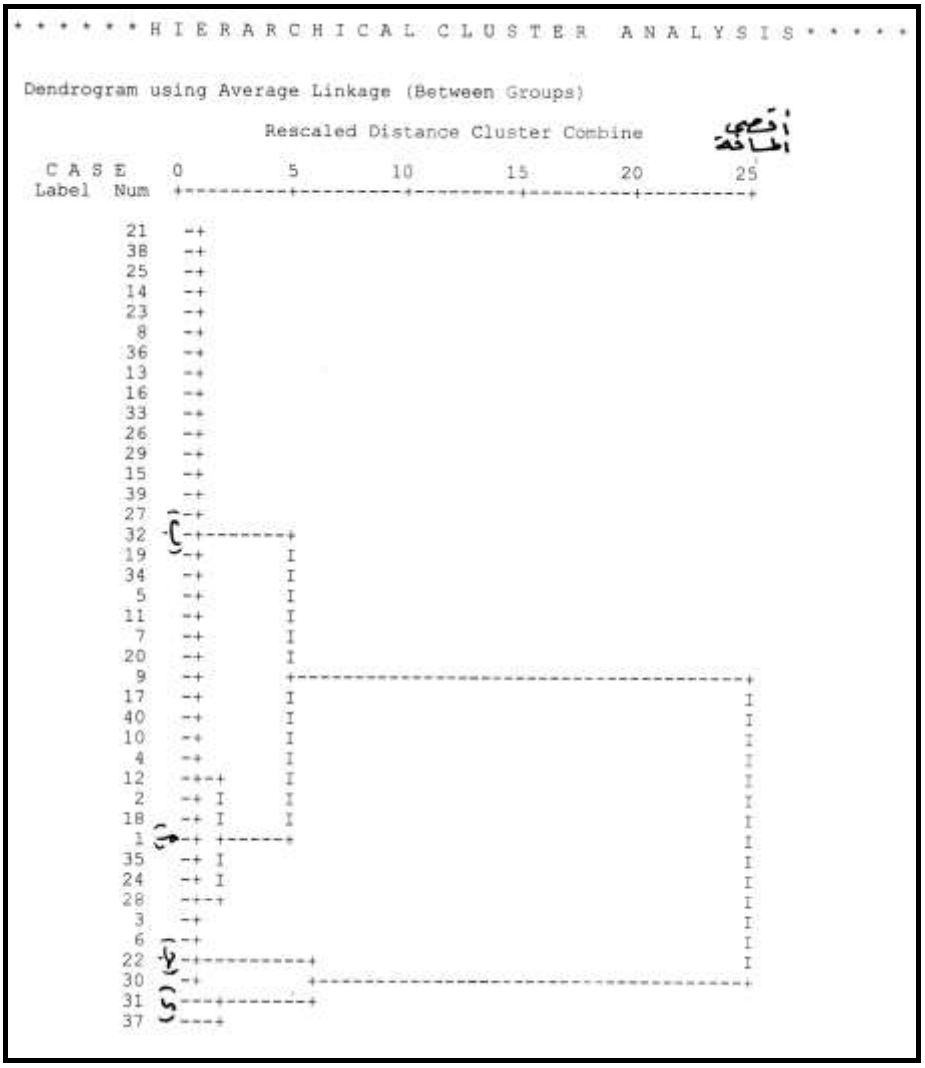

شكل (13) : نتائج برنامج تحليل التجمع لمحافظة سوهاج.

رابعاً: نتائج تحليل التجمع بمحافظة شمال سيناء:

يبين الشكل رقم (14) والملحق رقم (7) أن هناك ثلاث مجموعات ضمت ثمان عشرة متغيراً تتفاعل مع العمالة الريفية بمحافظة شمال سيناء هى :

- **المجموعة (أ)** : واشتملت على ثلاث عشرة متغير هى درجة التزاحم السكانى عام 1996 ومعدل نمو بطالة الإناث خلال الفترة 1996/86 ومعدل التكاثر السكانى عام 1996 ومعدل نمو البطالة خلال الفترة 1996/86 ونسبة العاملين فى قطاع الأعمال العام عام 1996 وقدرة القطاعات عدا الخاص فى جذب العمالة خلال الفترة 1996/86 ونسبة حملة المؤهلات العليا من قوة العمل عام 1996 ونسبة الإناث من قوة العمل بالريف عام 1996 ومعدل بطالة الإناث عام 1996 ونسبة العاملين بالزراعة والصيد عام 1996 ونسبة الإناث من قوة العمل عام 1996 ونسبة الإناث من قوة العمل بالحضر عام 1996 ، وتعتبر هذه المتغيرات بالإضافة إلى متغيرات المجموعة (ب) القاعدة للمتغيرات المؤثرة الأخرى .
- **المجموعة (ب)** : وتضم أربعة متغيرات هى : نسبة العاملين بالقطاع الحكومى عام 1996 ونسبة جملة المؤهلات عدا الجامعية من قوة العمل عام 1996 وتطور نسبة سكان الريف خلال الفترة 1996/86 ثم نسبة العاملين بالقطاع الخاص عام 1996 ، ولمتغيرات هذه المجموعة بالاشتراك مع المجموعة (ج) كما ستوضح الدور الأكبر فى تفاعل متغيرات المجموعة مع العمالة الريفية إلى أقصى درجة .
- **المجموعة (ج)** : وتضم متغيراً واحداً هو تطور العمالة الريفية خلال الفترة 1996/86 ويعد أكثر المتغيرات تفاعلاً وتأثيراً على متغيرات المجموعة (ب) من جهة والمجموعة (أ) من جهة أخرى . لتكتمل صورة التأثير للمتغيرات الثمان عشرة المتفاعلة مع وضع العمالة الريفية بالمحافظة ، حيث وصل مدى المسافة لهذه المتغيرات إلى الرقم (25) أو النسبة 100% .

أهم التحديات التى تواجه العمالة الريفية:

تواجه العمالة الريفية فى مصر العديد من التحديات ففى ظل الزيادة السنوية فى العمالة الريفية التى تزيد على 3% سنوياً ، ومتفوقة على المتوسط العام لنمو العمالة فى مصر ونمو العمالة الحضرية أيضاً ، وكذلك تتفوق على النمو السنوى السكانى وعليه تواجه العمالة الريفية العديد من التحديات والتى تتمثل فى :

* الجمود فى إعادة هيكلة القطاع الزراعى كأهم القطاعات بالريف ، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية القصوى فى استخدام الموارد المتاحة للتغلب على معدل النمو السكانى المتنامى بصورة تفوق النمو الرأسى والأفقى للأرض الزراعية ، وانخفاض حصة الفرد من المساحة المزروعة باستمرار والتى تناقصت من 0.16 فداناً إلى 0.12 فداناً خلال الربع قرن الأخير من القرن العشرين ، ذلك فى ظل وجود 2.4 مليون فدان عبارة عن أرض قابلة للاستزراع بالمناطق الجديدة خلال الخطة الخمسية المقبلة حتى عام 2017 ولكنها تتطلب توفيراً للموارد المائية والمحافظة عليها وترشيد استخدامها وصيانة وسائل الرى [31] . فالمساحة بمصر نحو 240 مليون فدان معظمها صحراء جافة قليلة

المطر ، وقدرت المساحة المزروعة بنحو 8.88 مليون فدان طبقاً للتعداد الزراعى الأخير التابع لوزارة الزراعة [32] ، الأمر الذى يعين التنمية المستدامة والمرجوة أو العمل على توفير الأمن الغذائى والاستقرار الاجتماعى والسياسى ، والذى يعد اكثر صلة بالزراعة عن غيرها ، مع أن المساحة المنزرعة المحصولية زادت من 11.2 مليون إلى 14.5 مليون فدان منذ عام 1982 حتى عام 2002 فزاد معه معدل النمو السنوى الزراعى من 2.6% إلى 3.8% ، ومن المستهدف أن يصل هذا المعدل فى النمو إلى 4.1% عام 2017 [33].

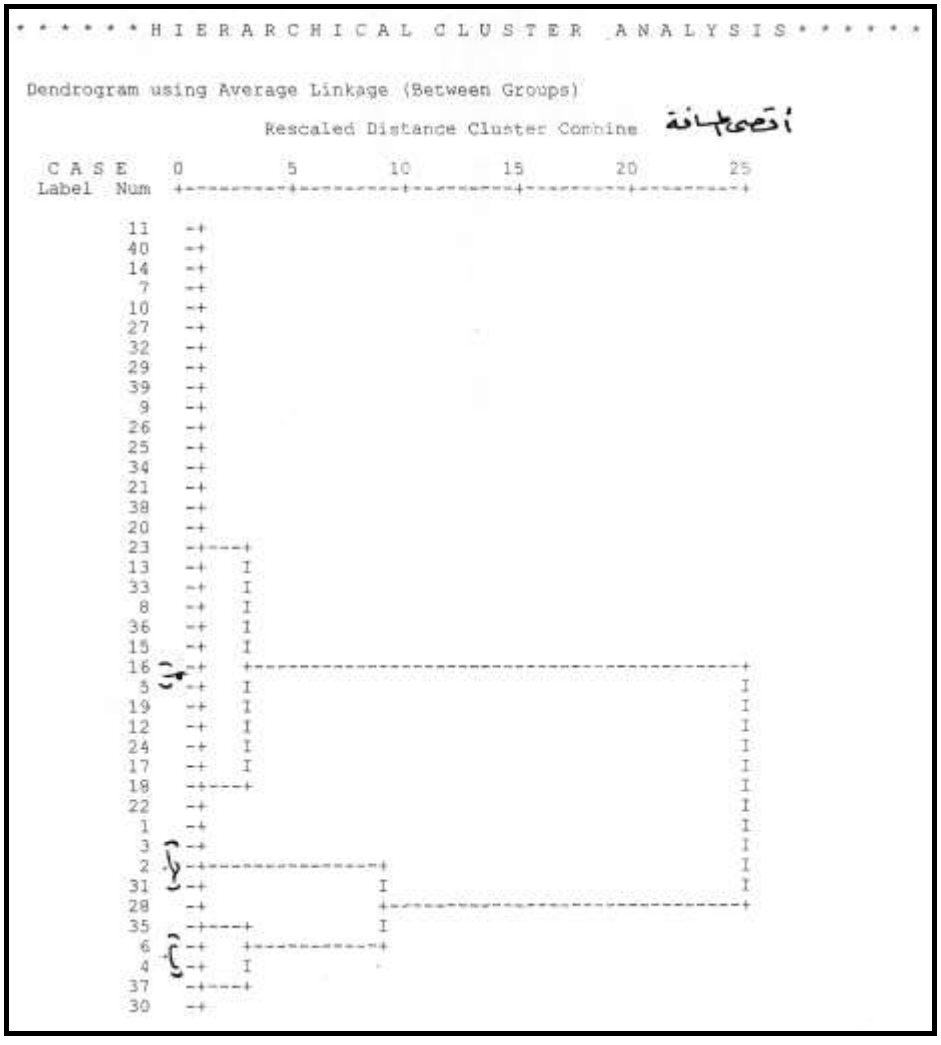

شكل (14) : نتائج برنامج تحليل التجمع لمحافظة شمال سيناء.

وفى خضم ذلك يواجه قطاع الزراعة الاعتداء على الأرض الزراعية بغرض البناء والتبوير والتجريف ، حيث احتوت المساحة المقتطعة المخصصة للبناء على 42% والخاصة بالتبوير 44% والخاصة بالتجريف 14% من المساحة المقتطعة ، وتعد هذه مشكلات تدهور مباشرة ، أما غير المباشرة ، فهى تطبيل التربة الناتجة عن سوء الصرف ومتوسطها 8 آلاف فدان معظمها بالبحيرة ، إلى جانب ذلك توجد مشكلة ملوحة التربة والتى قدرت بنحو 15 ألف فدان أغلبها بكفر الشيخ ، ثم التلوث الناتج عن المبيدات والأسمدة والمخلفات الصناعية [34] .

* رغم الزيادة في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من 1375 دولارا في عام 1990 إلى 3520 دولاراً فى عام 2002 ، أى بزيادة 156% إلا أن ذلك لا يعكس تحسناً ملموساً في مستوى معيشة الريفيين ، بسبب ما صاحبه من ارتفاع مستمر في تكاليف المعيشة نتيجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات العالمية بالريف والحضر ، كما أن سياسة الإصلاح التي قامت بها الدولة فى 1991 أدت لانقسام المجتمع إلى فئتين قليلة مستفيدة من تلك السياسة ، والغالبية وتضم الفقراء ومحدودى الدخل من الريفيين وأصحاب الدخول الثابتة من موظفين وعمال [35]0 ويدلل على ذلك ما أظهره تقرير التنمية البشرية 2003، أن هناك ما بين 20–30% من سكان مصر يعيشون تحت خط الفقر (13.1 مليون نسمه) منهم 3.8 مليون نسمة يمثلون 30% يعانون من الفقر المدقع ، وأغلب هؤلاء الفقراء يعيشون بالريف على مستوى الوجهين القبلى والبحرى ويتركزون أكثر بالوجه القبلى [36] ، وقد أوضحت استمارة الاستبيان التى قام بها الباحث بين القرى المختلفة أن من لم يكف دخل رب الأسرة الحاجات الأساسية اللازمة للأسرة بلغ عددهم 79% من حجم العينة لدى الذكور ، ذلك فى مقابل 85.2% لدى إناث عينة الدراسة ، كما يجد نحو 91% من عينة الاستبيان الذكور أن الأغنياء فى المجتمع يلتهمون أغلب فرص وإمكانيات التنمية بالريف ، وقد اتفق فى ذلك الرأى نحو 89% من عينة الاستبيان من الإناث ، كما أوضح الاستبيان أنه لا يثق سوى 26.5% من عينة الذكور بوصول الخدمات الحكومية والمرافق إليهم ، ذلك فى مقابل 31.4% من عينة الإناث ، ووصل الأمر إلى أن الأغلبية من عينة الاستبيان غير مقتنعين بسيادة القانون لصالح الفقراء منهم ، حيث لا يمثل نسبة المقتنعين سوى 29.7% من الذكور ، فى مقابل 35.4% لدى إناث العينة كما لا يرى سوى 20% من عينة الاستبيان من الذكور أن شكواهم يمكن أن تجد اهتماماً واستجابة من قبل المسئولين ، ذلك فى مقابل 22.3% من عينة الاستبيان . وقد أظهر نفس الاستبيان أن هناك قناعة لدى 91% من العينة الذكور باتساع مستمر فى الفجوة بين الأغنياء والفقراء ذلك فى مقابل 88.3% لدى إناث العينة كما أن 39% من عينة الذكور تجد أن نظام التأمينات الاجتماعية تساهم فى مساعدة الفقراء الريفيين بصورة جيدة ، ذلك فى مقابل 43.3% لدى إناث العينة.

* افتقرت المجتمعات الريفية فى المناطق المختلفة من مصر لمشاريع صغيرة أو كثيفة العمالة كى تعوض النقص المستمر فى نصيب الفرد من الأرض الزراعية والتى تشهد ضغطاً سكانياً كبيراً عليها بصورة تفوق حجم العمالة الريفية المتزايدة ، خاصة فى ظل التحيز لصالح الحضر فى تركز المشاريع الأكثر حذباً للعمالة ، فقد أخذت مساهمة القطاع الخاص فى إجمالى الاستثمارات المنفذة تتزايد ، حيث كان نصيبه أقل من 20% قبل عام 1982/1981 ، وارتفع إلى نحو 38.9% فى

الخطة الخمسية اللأولى (1982/81) ثم قفز إلى أن زادت مساهمته خلال عام 2001/200 إلى نحو 67% [37] ، وفى ظل ذلك كانت منشآت القطاع الخاص أكثر جذباً لعمالة الحضر عن الريف ، ففى حين كان متوسط معدل النمو السنوى لعمالة القطاع الخاص بالريف المصرى خلال الفترة 1996/1986 نحو 2.48% ، كان بالقاهرة 3.3% والإسكندرية 4.43% وبور سعيد 5.33% والسويس 6.13% وقد بلغ إجمالى الاستخدامات الاستثمارية بقطاع الزراعة لعام 2000/2001 نسبة 10.7% من الإجمالى العام للاستخدامات الاستثمارية بالقطاعات الاقتصادية المختلفة [38]، فى حين بلغ إجمالى العاملين بقطاع الزراعة والصيد خلال تعداد عام 1996 نحو 31% من جملة العاملين بالأنشطة الاقتصادية المختلفة ، كما يتضح أن 93.3% من جملة الاستخدامات الاستثمارية بقطاع الزراعة تستخدم بواسطة قطاع الأعمال العام[39]، وذلك القطاع يعد الوحيد بين القطاعات المختلفة الذى تنخفض به نسبة العمالة السنوية خلال التعدادين الآخرين ، فقد بلغ متوسط نمو عمالة قطاع الأعمال العام بالريف خلال الفترة 1996/1986 نحو (– 1.65%) ، مقابل (– 4.1%) بالقاهرة و (– 2.1%) بالإسكندرية و (– 3.74%) ببور سعيد و (– 0.2%) بالسويس، ولذلك فلا يعول على هذا الجانب من الاستثمار لجذب عمالة ريفية بكثافة من خلاله[40].

خاتمة البحث:

بعد استعراض ودراسة للعمالة الريفية واتجاهاتها فى مصر قد تم التوصل إلى أنه :

* تمثل العمالة الريفية فى مصر الشطر الأكبر من جملة العمالة الكلية ، وذلك منذ القدم وحتى آخر التعدادات السكانية فى مصر (عام 1996) ، تحقق العمالة الريفية أعلى متوسط معدل نمو سنوى عن الأنواع الأخرى للعمالة بمصر خلال التعدادين الآخرين الأمر الذى يترتب عليه مضاعفة حجم العمالة الريفية فى مصر كل 32 سنة مقابل مضاعفة حجم العمالة الحضارية كل 38 سنة والكلية كل 36 سنة . ذلك فى وقت لا يأخذ فيه الوضع الريفى الاهتمام الذى يتناسب مع زيادة حجم العمالة به .
* تتركز العمالة الريفية بوضوح فى وادى النيل ودلتاه ، حسبما يتركز ويتكاثف السكان حيث شمل الوجه البحرى أكثر من نصف العمالة الريفية والتى زادت أكثر نسبياً فى التعداد الأخير عن نظيرتها بالوجه القبلى ، الذى يحقق انخفاضاً نسبياً فى عمالة الريف لصالح الوجه البحرى وحضر المحافظات المختلفة بمصر ، كما يتضح أن محافظات الحدود تحقق نوعاً من النمو النسبى فى احتواء العمالة الريفية ، إلا أن ذلك النمو لا يتناسب مع الطموحات المرجوة لإعادة توزيع السكان والخروج من الوادى والدلتا إلى المناطق المخلخلة سكانياً ، الأمر الذى يوضح أن عوامل الجذب لهذه النوعية من العمالة بالمحافظات المخلخلة سكانياً لا زالت تفتقر إلى الكثير من الاهتمام والتخطيط والإمكانيات والاستثمار الذى يساعد على توالد فرص عمل واستصلاح واستقرار وتوطين دائم .

* تتجه العمالة الريفية بمصر ناحية التزايد والتراكم فى ظل الاتجاه العام نحو محو الأمية ونشر التعليم الإلزامى بين الإناث الريفيات ، وزيادة المناداة بخروج المرأة للعمل والبحث عنه لمشاطرة الرجل فى ذلك ، إلى جانب زيادة أعداد الخريجين والخريجات الريفيات بصورة غير مسبوقة بمصر ، وبناءً على ذلك شهدت محافظات شمال سيناء وجنوبها والقليوبية والوادى الجديد متوسطات مرتفعة جداً فى معدلات نمو العمالة الريفية ، كما شهدت محافظات أخرى متوسط معدلات مرتفعة فى نمو العمالة الريفية بها كالإسماعيلية والمنوفية والجيزة والغربية وبن سويف والدقهلية ، وكانت نسبة النمو هذه متوسطة بمحافظات أخرى كمحافظات كفر الشيخ والشرقية البحيرة وأسوان ودمياط ومطروح ، أما باقى المحافظات فقد حققت انخفاضاً ملحوظاً فى متوسط معدلات نمو العمالة الريفية بها .
* مثلت نسبة الذكور من جملة العمالة الريفية بمصر 88.8% فى تعداد عام 1996 ، كما بلغت نسبة العمالة الريفية للذكور من جملة السكان فى سن العمل 80.5% تركزت هذه العمالة فى محافظات الوجه البحرى بما يعادل النصف من إجمالى الجمهورية ، مقابل الثلث بمحافظات الوادى والتى يتوقع أن تتناقص بها هذه النسبة باستمرار فى ظل الظروف القائمة ، وتتركز النسبة الباقية بمحافظتى الجيزة والقليوبية ، حيث أنها الظهير المباشر للقاهرة الكبرى إلى جانب محافظة الإسماعيلية ومحافظات الحدود الأخرى .والتى تشهد نمواً واضحاً فى هذه النوعية من العمالة على حساب محافظات الوادى .
* مثلت جملة عمالة الإناث الريفيات نحو 11.2% من إجمالى العمالة الريفية فى التعداد السكانى الأخير ، أى 10.4% من جملة الإناث العاملات بالريف فى سن العمل ، وذلك مقابل 6.1% فقط فى تعداد عام 1986 ، وتحقق عمالة الإناث الريفيات نمواً سنوياً يفوق متوسط نمو أى نوع آخر من العمالة بمصر ، حيث بلغت 21.8% خلال الفترة 1996/1986 ، ذلك مقابل 2.4% لنظيرتها الذكور ، إلى جانب ذلك تميزت عمالة الإناث الريفيات بمركزية شديدة فى توزيعها ، حيث يتركز بالوجه البحرى وحده نحو ثلثى هذا الحجم من العمالة ، ذلك مقابل أقل من الربع بالوجه القبلى ، وتتوزع النسبة الباقية على باقى المحافظات الأخرى .
* كان للتنامى السريع لعمالة الإناث دور واضح فى إبراز مشكلة فائض العمالة وتفاقم مشكلة البطالة فى ظل منافسة المرأة للرجل فى سوق العمل الذى يضم فى غالبيته وظائف مشتركة للجنسين ، فى وقت لا تتواجد وظائف متنامية تتلاءم والمرأة فى ظل تزايد مطرد لعمالة المرأة الريفية ، والتى لا يتوفر لديها وظائف كما لنظيرتها الحضرية ، وبذلك لعبت الظروف القائمة لعمالة الإناث دوراً مهماً فى ارتفاع معدلات البطالة بين العاملات الريفيات والعمالة الريفية بصفة عامة والعمالة الكلية ، بل وعمالة الذكور بالريف أيضاً ، حيث أنها تلعب دوراً تنافس فيه نظيرتها الذكور .
* تواجه العمالة الريفية فى ظل ارتفاع متوسط معدل النمو السنوى بها العديد من التحديات : منها الجمود فى هيكلة القطاع الزراعى ، وانخفاض نصيب الفرد من الأرض الزراعية وتحقيق معدل نمو سنوى فى مجال الإنتاج الزراعى لا يتناسب وطموحات التنمية ، كما تواجه العمالة الريفية انخفاضاً فى مستوى الدخل للفرد الريفى ، كما يشهد الريف تحيزاً لصالح الحضر فى حجم المنشآت فى القطاعات المختلفة وعلى رأسها القطاع الخاص ، والذى يعد أهم القطاعات الآن .

وأخيراً يمكن القول أن هناك زيادة مضطردة فى العمالة الريفية والتى أصبحت متعلمة من الذكور والإناث ، ولا يناظرها زيادة فى قطاعات الإنشاء والإنتاج بالريف ، كما لا يوجد اهتمام من قبل المسئولين لتوفير فرص عمل تتلاءم ووجهات الخريجين الريفيين وخاصة الريفيات بالتحديد التى أدى تراكم أعدادها مؤخراً إلى وضوح ظاهرة البطالة ، كما تفرض الضرورة أن يكون النهوض بالقطاع الريفى والزراعى هو وسيلة العلاج الأولى كحل أقرب ومفيد ، حتى لا يكون اللجوء للعمالة الريفية فى نهاية الأمر للحضر والذى يعانى هو الآخر من فائض عمالة بداخله .

استمارة استبيان خاصة بالعاملين بالريف المصرى

الرجاء قراءة الأسئلة قبل الإجابة ثم الإجابة بدقة .

النوع . ذكر ( ) أنثى ( ) عدد أفاد أسرة العائل ( )

هل ترغب فى العمل بالتخصص ؟ ( )

هل تفضل العمل اليدوى ؟ ( )

هل تستطيع العمل فى غير محل الإقامة ؟ ( )

أى الأماكن تفضل العمل ؟ حاضرة المحافظة ( ) أى مدينة أخرى ( ) أين تفضل العمل ؟ فى القوة العاملة ( ) الأعمال الحرة ( ) العمل الحكومى ( ) القطاع الخاص ( ) قطاع الأعمال العام ( )

هل إقامتك تسبب عرقلة فى سير عملك وتوفيره ؟ ( ) .

هل العمل ببلدك تسبب فى انخفاض دخلك ؟ ( )

هل الدخل يكفيك لسد الحاجات الأساسية للأسرة ؟ ( )

هل تجد مشكلة فى توفير مشروع خاص لتعمل به ؟ ( )

هل ترغب فى الحصول على مشروع صغير ؟ ( )

هل أنت راض عن الحكومة فى حل مشاكل التوظف ؟ ( )

هل لديك قناعة بدور وزارة العمل وفاعليتها بالريف ؟ ( )

هل لديك استعداد للعمل بالمناطق الجديدة ؟ ( )

هل لديك قناعة بجدية مشاركة الأغنياء وأصحاب الأموال فى مساعدة الفقراء ؟ ( )

هل لديك ثقة بالوضع التأمينى بالدولة ؟ ( )

هل لديك قناعة جيدة بوصول الخدمات الحكومية لديك ؟ ( )

هل لديك قناعة بسيادة القانون بالمجتمع ؟ ( )

هل لديك قناعة بوصول همومك للمسئولين ؟ ( )

هل يسد حاجياتك العمل الحكومى أو العام ؟ ( )

هل هناك تمايز طبقى بين الأغنياء والفقراء ؟ ( )

هل تتلاءم بيئتك مع تخصصك وعملك ؟ ( )

ونشكركم لحسن تعاونكم معنا

ملحق (1)

نتائج الاستبيان المستخدم فى البحث

م	البيان	بالنسبة للذكور %	بالنسبة للإناث %
1	جملة الاستمارات المستخدمة للاستبيان	611	430
2	الراغبون فى العمل بالتخصص	81.3	85.6
3	الراغبون فى العمل اليدوى	54.8	40.6
4	الراغبون فى العمل بمحل الإقامة	38.4	69.2
5	الراغبون بالقوى العاملة	17	39.8
6	الراغبون فى العمل بالأعمال الحرة	43	19
7	الراغبون فى العمل بالقطاع العام أو الحكومة	21	36
8	الراغبون فى العمل بالقطاع الخاص	28.9	23
9	من كانت إقامتهم سبب فى عرقلة عملهم أو تعطلهم	58.7	42.3
10	من كان العمل ببلده سبباً فى انخفاض الدخل	72	56
11	من لم يكفى دخل العائل الحاجات الأساسية	79	85
12	من تعثر فى الحصول على مشروع يعمل فيه	65	41
13	من يرغب فى الحصول على مشروع صغير	86	73
14	الراضون عن الحكومة فى حل مشاكلهم	13	15
15	من لديهم القناعة فى دول إيجابى لوزارة العمل بالريف	25.3	34
16	من لديهم الاستعداد للعمل فى المناطق الجديدة	80.5	59
17	المقتنعون بدور إيجابى للأغنياء فى مساعدتهم	9	10.9
18	المقتنعون بالدور التأمينى للدولة	39	43.3
19	المقتنعون بوصول الخدمات الحكومية بسهول للريف	26.5	31.4
20	المقتنعون بسيادة القانون على الجميع	29.7	35.4
21	المقتنعون بوصول هموم الشعب وآماله للمسئولين	19	21
22	من يسد حاجاته العمل الحكومى أو العام	19	25.5
23	المقتنعون بالتمايز الطبقى الكبير بين الأغنياء والفقراء	91	88.3
24	من تتلاءم بيئاتهم مع تخصصاتهم	41.2	54.1

ملحق (2)

الزيادة المتوقعة للعمالة الريفية بمصر حتى عام 2017 (العدد بالألف نسمة)

السنة	دمياط	الدقهلية	الشرقية	القليوبية	كفر الشيخ	الغربية
1996	293.6	1319.6	1237.2	975.5	656.4	1066.3
1997	301.9	1363.7	1276.5	1032.7	676.8	1124.6
1998	310.5	1409.2	1316.2	1093.2	697.9	1144.3
1999	319.3	1456.3	1357.1	1157.3	719.7	1185.4
2000	328.4	1504.9	1399.3	1225.1	742.2	1223.0
2001	337.7	1555.2	1442.8	1296.9	765.4	1267.1
2002	347.3	1607.1	1487.7	1372.9	789.3	1312.6
2003	357.2	1660.8	1534.0	1453.4	813.9	1359.7
2004	367.3	1716.3	1581.7	1538.6	839.3	1408.5
2005	377.7	1773.6	1630.9	1628.8	865.5	1459.1
2006	388.5	1832.9	1681.6	1724.2	892.5	1511.5
2007	399.5	1894.1	1733.9	1825.2	920.3	1565.8
2008	410.8	1957.3	1787.8	1932.2	949.0	1622.0
2009	422.5	2022.7	1843.4	2045.4	978.6	1680.2
2010	434.5	2090.3	1900.8	2165.3	1009.1	1740.5
2011	446.9	2160.1	1959.9	2292.2	1040.6	1803.0
2012	459.5	2232.3	2020.8	2426.5	1073.1	1867.7
2013	472.6	2306.8	2083.7	2568.7	1106.6	1934.8
2014	486.0	2383.9	2148.5	2719.2	1141.1	2004.3
2015	499.8	2463.5	2215.3	2878.5	1176.7	2076.3
2016	514.0	2545.8	2284.2	3047.2	1213.4	2150.8
2017	528.6	2630.8	2355.2	3225.8	1251.3	2228.0

تابع ملحق (2)

السنة	المنوفية	البحيرة	الإسماعيلية	الجيزة	بنى سويف	الفيوم
1996	855.1	1148.4	219.5	1347.2	514497	529.9
1997	892.3	1183.8	230.4	1401.9	532.1	541.8
1998	931.2	1220.3	241.8	1458.8	550.3	553.9
1999	971.8	1257.9	253.4	1518.0	569.1	566.3
2000	1014.2	1296.6	265.9	1579.6	588.6	578.9
2001	1058.4	1336.5	279.0	1643.7	608.7	591.8
2002	1104.5	1377.7	292.8	1710.4	629.5	605.0
2003	1152.7	1420.1	307.3	1779.8	651.0	618.5
2004	1203.0	4163.8	322.5	1852.1	673.3	632.3
2005	1255.4	1508.9	338.4	1927.3	696.3	646.4
2006	1310.1	1555.4	355.1	2005.5	720.1	660.8
2007	1367.2	1603.3	372.6	2086.9	744.7	675.5
2008	1426.8	1652.7	391.1	2171.6	770.2	690.6
2009	1489.0	1703.6	410.4	2259.8	796.5	706.0
2010	1553.9	1756.1	430.7	2351.5	823.7	721.7
2011	1621.7	1810.2	452.0	2447.0	851.9	737.8
2012	1692.4	1866	474.3	2546.7	881.0	754.3
2013	1766.2	1923.5	497.7	2649.7	911.1	771.1
2014	1843.2	1982.7	522.3	2757.3	942.3	788.3
2015	1923.6	2034.8	548.1	2869.2	974.5	805.9
2016	2007.5	2106.7	575.2	2985.7	1007.8	823.9
2017	2095.0	2171.6	603.6	3106.9	1042.3	842.3

تابع ملحق (2)

السنة	المنيا	أسيوط	سوهاج	قنا / الأقصر	أسوان	البحر الأحمر
1996	876.9	696.8	773.4	653.8	264.8	54.9
1997	894.3	705.7	788.0	666	272.6	56.7
1998	912.1	714.8	802.9	674.9	280.7	58.5
1999	930.3	724.0	818.1	683.6	289.0	60.4
2000	948.8	733.3	833.6	692.4	297.6	62.3
2001	967.7	742.8	849.4	701.3	306.4	64.3
2002	987.0	752.4	865.5	710.3	615.5	66.3
2003	1006.6	762.1	881.9	719.5	324.9	68.4
2004	1026.6	771.9	898.6	728.8	334.5	70.6
2005	1047.0	981.9	915.6	738.2	344.4	72.8
2006	1067.8	992.0	932.9	747.7	354.6	75.1
2007	1089.0	1004.8	950.5	757.3	365.4	77.5
2008	1110.7	1017.8	968.5	767.1	376.3	80.0
2009	1132.8	1030.9	986.8	777	387.5	82.5
2010	1155.3	1044.2	1005.5	787	399.0	85.1
2011	1178.3	1057.7	1024.5	797.2	410.9	87.8
2012	1201.7	1071.3	1043.9	807.5	423.1	90.6
2013	1225.6	1085.1	1063.6	817.9	435.7	93.5
2014	1250.0	1099.1	1083.7	828.5	448.6	96.5
2015	1274.9	1113.3	1104.2	839.2	461.9	99.6
2016	1300.3	1127.7	1125.1	850.0	475.6	102.8
2017	1326.2	1142.2	1146.4	861	489.7	106.1

تابع ملحق (2)

السنة	الوادى الجيد	مطروح	شمال سيناء	جنوب سيناء
1996	48.2	59.4	75.8	22.9
1997	50.7	60.9	82.8	24.6
1998	53.3	62.5	90.4	26.4
1999	56.0	64.1	98.7	28.4
2000	58.9	65.8	107.8	30.5
2001	61.9	67.5	117.7	32.8
2002	65.1	69.2	128.6	35.3
2003	68.5	71.0	140.5	37.9
2004	72.0	72.8	153.4	40.7
2005	75.7	74.7	167.5	43.8
2006	79.6	76.6	182.9	47.1
2007	83.7	78.6	199.8	50.6
2008	88.0	80.6	218.2	54.4
2009	92.5	82.7	238.3	58.5
2010	97.3	84.8	260.3	62.9
2011	102.3	87.0	284.4	67.6
2012	107.6	89.2	310.6	72.7
2013	113.1	91.5	339.2	78.2
2014	118.9	93.8	370.5	84.1
2015	125.0	96.2	404.7	90.4
2016	131.4	98.7	442.0	97.2
2017	138.2	101.2	482.8	104.5

تم عمل إسقاطات الجدول بحساب الباحث اعتماداً على : النمو السكانى من خلال التعداد العام للسكان 1986 + التعداد العام للسكان 1996 (بناءً على حساب النمو السكانى المتوقع للسنة + النمو السكانى المتوقع للزيادة السنوية بنفس السنة "الزيادة المركبة")

ملحق (3)

المحافظة	تطور العمالة خلال 1986/ 1996 %	تطور العمالة الريفية خلال 1986/ 1996 %	تطور حجم العمالة الحضرية 1986/ 1996 %	تطور سكان الريف خلال1986/ 1996 %
دمياط	31	28.4	38	19.7
الدقهلية	34.1	33.4	29.3	18
الشرقية	34	31.1	43.4	22.9
القليوبية	47.9	58.6	35	38.6
كفر الشيخ	32.7	31.2	37.3	23.4
الغربية	30.4	35.9	20.8	27.5
المنوفية	41	43.6	32	24.3
البحيرة	30.2	30.8	28.4	23.9
الإسماعيلية	48.1	49.4	47	27.6
الجيزة	32.6	40.6	27.3	39.4
بنى سويف	33.5	34.2	31.8	31.5
الفيوم	24.5	22.3	31.2	30.2
المنيا	21.1	19.9	25.4	27.1
أسيوط	17.3	12.9	27.9	27.2
سوهاج	22.2	18.9	33.9	27.6
قنا	18.7	صفر	4.1	22.7
أسوان	40.4	29.7	54.7	16.2
الأقصر	–	–	–	–
البحر الأحمر	30.6	318	73.7	221
الوادى الجديد	66.8	51.5	83.2	16.8
مطروح	44	25.5	63.1	23.6
شمال سيناء	89.5	92.2	87.9	57.3
جنوب سيناء	77.2	75	304	63.7
مصر	28.4	30.6	25.8	26

تابع ملحق (3)

المحافظة	% من قوة العمل	% من قوة العمل	معدل البطالة 1996	معدل نمو البطالة السنوى 1996/86	معدل بطالة الريف 1996	معدل بطالة الحضر 1996	معدل بطالة الذكور 1996	معدل بطالة الإناث 1996	معدل نمو بطالة الإناث 1996/86
دمياط	10.2	45.3	9.3	0.8	6.4	16.6	7.3	20.1	2.8
الدقهلية	11.8	48.4	11.4	0.4	11.8	10.5	8	26.7	6.3
الشرقية	11.9	44.3	9.5	0	9.4	10.4	6.7	28.1	6.5
القليوبية	11.2	50.8	7.3	1.6	7.1	7.5	5.7	16	4.2
كفر الشيخ	8.7	41.9	12.6	4.9	12.4	13.2	8.6	33.4	18.8
الغربية	13.5	51.5	12.7	2.1	13.4	11.3	8.7	28	8.5
المنوفية	10.8	49.6	8.8	1.8-	8.4	10.2	6.3	19.8	2.5
البحيرة	7.3	40	9.4	2.8	9.2	10.2	6.8	29.2	12.1
الإسماعيلية	9.8	54.6	7.3	1.8-	6.5	8	5.8	14.1	1.6
الجيزة	21.1	51.2	5.3	3.2-	4.3	6.1	4.9	7.9	2.3-
بنى سويف	6.8	37.4	8	1.3	6.6	11.5	5.9	18.5	9
الفيوم	5.9	36.3	8.3	2.3	7.6	10.3	6.3	26.3	8.9
المنيا	7.1	37.6	9.1	1.1	7.8	13.4	8.8	11.1	0.7-
أسيوط	8.5	34.9	10.5	1.6	9.3	13.1	8.1	28.7	9.9
سوهاج	7.5	37.1	9.4	1.3	8.5	12.2	7.8	26.2	1.1
قنا	6.6	41.4	10.3	1.9	9.8	11.8	9	25.9	3.5
أسوان	8.9	60.1	14.7	0	14.7	14.8	12	30	15.8
الأقصر	8.8	47.7	11	3.7	11.1	10.9	9.4	24.3	3.5
البحر الأحمر	15.3	56	5.2	0.4	3	6	4.3	15.1	14.5
الوادى الجديد	11.9	59.7	10.9	3.3	11.3	10.6	7.6	22.6	9.4
مطروح	8.1	28.5	2.6	2.9-	1.3	3.7	2.3	6.6	3.4
شمال سيناء	13	47.5	6	1.9	3.9	7.2	6.2	12.3	2.6
جنوب سيناء	18.3	39.8	1.6	1.9	1.3	1.7	1.1	6	3.4
الجمهورية	14.4	48.4	9	0.4	9.1	8.7	6.9	20.4	0.4

تابع ملحق (3)

المحافظة	قدرة القطاع الخاص فى استيعاب العمالة 96/86	قدرة القطاعات عدا الخاص فى استيعاب العمالة 96/86	معدل نمو العمالة 1996/86	نسبة الإناث من قوة العمل الكلية 1996	نسبة الإناث من قوة العمل بالحضر 1996	نسبة الإناث من قوة العمل بالريف 1996	نسبة المتعطلين حديثاً عن العمل 1996	نسبة المتعطلين السابق عملهم 1996	نسبة الأمية 1996
دمياط	3.1	6.8	3.1	15.3	17.6	14.4	5.9	0.4	33
الدقهلية	2.9	7	3.4	18.3	22.1	16.8	11.1	0.3	36.9
الشرقية	2.9	6.8	3.4	13.4	21.6	10.7	9.3	0.2	42
القليوبية	7.3	3.9	4.8	15	17.3	13.4	6.7	0.6	35.5
كفر الشيخ	2.2	6.8	3.3	16.1	22.2	14.1	12.5	0.1	47.4
الغربية	2.5	4.7	3	20.8	26.7	17.7	12.5	0.2	34.8
المنوفية	4.5	6.6	4.1	18.6	25.2	16.8	8.6	0.2	36.7
البحيرة	2.8	3.8	3	11.5	18.8	9.1	9.2	0.2	47.6
الإسماعيلية	6.1	5.7	4.8	17.4	23.6	10.3	6.6	0.7	31.6
الجيزة	5.1	2.4	3.3	12.4	17.4	5.5	4.4	0.9	34.1
بنى سويف	2.8	6.5	3.4	16.2	23.9	13.4	7.8	0.2	53.8
الفيوم	1.7	5.8	3.5	9.9	21.1	5.9	8.2	0.1	56.7
المنيا	1.7	5	2.1	12	22.7	8.8	8.4	0.7	55.1
أسيوط	0.8	5.5	1.7	11.8	23	6.5	10.2	0.3	52.5
سوهاج	1.4	6.4	2.2	8.9	19.9	5.2	9.3	0.1	52.8
قنا	1	4.6	1.9	7.7	17.3	4.4	10	0.3	51.8
أسوان	4.3	4.2	4	15.2	20	10.8	14	0.7	33.2
الأقصر	1	4.6	1.9	10.7	15.4	5.9	4.6	0.6	22.5
البحر الأحمر	2.4	5.2	3.1	10.2	11.8	5.9	10.8	0.1	25.1
الوادى الجديد	2.5	1.3	6.7	22.3	26.2	16.8	2.1	0.5	46.4
مطروح	4.9	4.8	4.4	6.2	7.9	4	5.7	0.3	35.8
شمال سيناء	6.3	8.4	9	18.5	21.6	13.1	1.4	0.2	28.5
جنوب سيناء	19.7	6.7	7.7	8.8	11.3	4.3	10.2	0.8	41.6
الجمهورية	3.1	3.9	2.8	15.3	20.1	11.2	8.5	0.44	39.4

تابع ملحق (3)

المحافظة	معدل التزاحم 1996	نسبة العاملين فى الزراعة والصيد 1996	نسبة الإناث العاملات بالزراعة 1996	نسبة الجامعيين من جملة السكان 1996	متوسط حجم الأسرة 1996	نسبة الأطفال من السكان 1996	معدل نمو السكان 96/86	نسبة المتمتعين بمياه الشرب 1996	نسبة المتمتعين بالكهرباء 1996
دمياط	1.14	22.4	0.5	3.3	4.28	35.2	2.3	99	98.8
الدقهلية	1.1	32.8	3.1	3.7	4.46	36.4	2.1	89.5	97.9
الشرقية	1.13	36.2	0.8	3.4	4.7	38.8	2.5	75.2	96.5
القليوبية	1.3	16.6	2	3.3	4.6	37.8	3.2	71.9	95.6
كفر الشيخ	1.21	43	3	2.6	5.04	38.2	2.4	97	94.7
الغربية	1.22	23	2.1	4.2	4.7	35.8	1.9	82.4	98.2
المنوفية	1.24	35	4.8	3.3	4.79	37.2	2.4	66.4	95.5
البحيرة	1.29	44	1.2	2.1	5.27	38.6	2.3	78.6	96.2
الإسماعيلية	1.23	23.3	1	3	4.46	37	3.2	81.2	96.5
الجيزة	1.26	13	0.1	5.7	4.4	38.5	3	87.2	98.3
بنى سويف	1.22	42.3	5.8	1.9	5.14	43.2	2.9	74.6	98.9
الفيوم	1.28	45.4	0.4	1.6	5.01	43.6	2.9	98.4	86.5
المنيا	1.13	51.4	3.7	1.9	4.79	42.7	2.5	54.2	88
أسيوط	1.34	44.7	1.1	2.1	5.19	42.8	2.7	71.4	88.1
سوهاج	1.49	42.4	0.6	1.9	4.91	42.6	2.8	59.7	91.2
قنا	1.41	22	0.7	1.5	5.13	42.4	2.5	65.7	94.2
أسوان	1.31	20.6	0.4	2.4	4.8	38.2	2.3	95.6	97.4
الأقصر	1.37	7.5	0.5	2.4	4.57	37.6	2.5	75.5	97
البحر الأحمر	1.13	17.2	0.2	5.4	4.56	33	8.5	91.4	87.6
الوادى الجديد	1.29	43.4	0.8	4	5.3	37.1	2.8	97.1	98
مطروح	1.62	31.9	0.6	2.3	5.02	40.9	3.5	69.7	98.8
شمال سيناء	1.42	10.9	3.5	3.9	5	40.7	4.9	69.6	81.3
جنوب سيناء	1.24	36.4	0.5	7.7	4.27	33.9	8.9	61.6	79.6
الجمهورية	1.23	27.2	1.5	4.2	4.65	37.7	2.4	81.4	95.2

تابع ملحق (3)

المحافظة	معدل الخصوبة العامة 1996	معدل التكاثر السكانى 1996	معدل الإعالة الكلية 1996	نسبة العاملين فى القطاع الحكومى 1996	نسبة العاملين فى قطاع الأعمال العام 1996	نسبة العاملين فى القطاع الخاص 1996	نسبة العاملين فى القطاع الأجنبى 1996	نسبة العاملين بالصناعة فى جملة العمالة 1996	نسبة العاملين بأنشطة غير كاملة التوصيف
دمياط	3	1.47	3.1	24.2	2.1	73.6	0.05	27.6	6.5
الدقهلية	1.9	0.94	3.2	29.1	2.7	67.6	0.2	10.2	12.7
الشرقية	3.93	4.9	3.5	29.5	3	67.3	0.1	10.7	10.1
القليوبية	5.11	2.47	5.8	28.4	8.5	62.8	0.15	22.3	7.6
كفر الشيخ	3.6	1.79	3.4	24.4	1.5	73.8	0.1	6.7	13.4
الغربية	5.11	2.53	3.2	32.1	6.7	61	0.1	17.3	13.2
المنوفية	4.3	2	3.2	32.6	3.3	63.8	0.1	10.2	9.4
البحيرة	3.81	1.87	3.5	21	5.4	73.3	0.1	10.8	10.1
الإسماعيلية	3.33	1.63	3.3	34.8	6.1	58.9	0.1	8.9	7.6
الجيزة	4.83	2.33	3.6	24.6	7.7	67.3	0.2	18.9	5.3
بنى سويف	6.78	3.37	3.6	25.6	1.7	72.4	0.1	6.5	8.5
الفيوم	6.57	3.16	3.8	22.1	1.2	76.4	0.1	7	8.7
المنيا	3.28	1.6	3.8	22.7	1.5	75.5	0.1	5.8	9.2
أسيوط	2.91	1.42	4	26.3	1.8	70.9	0.3	6.4	11.9
سوهاج	4.85	2.47	4	23.8	1.6	74.3	0.1	5.8	10.1
قنا	2.16	1.1	4.4	26.3	4.1	68.6	0.2	8.6	1.1
أسوان	3.43	1.71	3.7	36.5	7.3	55.7	0.06	11	15.3
الأقصر	2.19	1.06	3.7	33.6	2.1	62.7	0.1	5.3	12.8
البحر الأحمر	5.1	2.19	2.9	22.1	11	51	0.2	3.2	19.8
الوادى الجديد	7.45	3.6	2.9	62.5	4.5	32.9	0.04	4.4	11.1
مطروح	2.75	1.3	3.6	19.3	1.7	78.8	0.02	3.1	2.9
شمال سيناء	5	2.41	3.3	38.9	2.1	58.9	0.06	4.5	6.2
جنوب سيناء	4.3	1.64	2.4	27.1	8.9	53.2	0.2	1.8	12.3
الجمهورية	3.8	1.86	3.5	27.8	5.6	66.1	0.16	13.8	9.7

ملحق (4)

Proximities

Case Processing Summary[a]

Cases					
Valid		Missing		Total	
N	Percent	N	Percent	N	Percent
25	100.0%	0	0%	25	100.0%

a. Squared Euclidean Distance used

Cluster

Average Linkage (Between Groups)

Agglomeration Schedule

Stage	Cluster Combined		Coefficients	Stage Cluster First Appears		Next Stage
	Cluster 1	Cluster 2		Cluster 1	Cluster 2	
1	21	38	4.362	0	0	2
2	21	23	26.703	1	0	8
3	27	34	46.341	0	0	5
4	7	10	62.710	0	0	12
5	27	32	68.219	3	0	9
6	25	33	78.832	0	0	8
7	16	29	83.220	0	0	9
8	21	25	86.262	2	6	11
9	16	27	112.177	7	5	10
10	15	16	145.488	0	9	13
11	8	21	158.791	0	8	17
12	7	11	175.925	4	0	14
13	15	26	195.310	10	0	15
14	7	9	253.600	12	0	16
15	14	15	320.739	0	13	17
16	7	20	329.885	14	0	18
17	8	14	368.740	11	15	20
18	7	40	521.670	16	0	19
19	7	19	700.242	18	0	21
20	8	36	785.933	17	0	24
21	7	13	888.506	19	0	24
22	5	39	1033.860	0	0	27
23	17	18	1039.240	0	0	26
24	7	8	1294.695	21	20	27
25	22	28	1812.950	0	0	29
26	12	17	2012.070	0	23	28
27	5	7	2600.282	22	24	30
28	12	35	5227.440	26	0	30
29	22	24	5714.945	25	0	32
30	5	12	8369.986	27	28	36
31	30	31	8603.300	0	0	35
32	6	22	12621.374	0	29	34
33	2	4	14794.240	0	0	37
34	1	6	15662.240	0	32	36
35	30	37	21814.430	31	0	39
36	1	5	29009.014	34	30	37
37	1	2	89141.617	36	33	38
38	1	3	113033.969	37	0	39
39	1	30	126195.070	38	35	0

ملخص التجميع داخل المجموعة بمعدل

Dendrogram

ملحق (5)

Cluster

Case Processing Summary[a,b]

Cases					
Valid		Missing		Total	
N	Percent	N	Percent	N	Percent
40	100.0	0	.0	40	100.0

a. Squared Euclidean Distance used

b. Average Linkage (Between Groups)

Average Linkage (Between Groups)

Agglomeration Schedule

Stage	Cluster Combined		Coefficients	Stage Cluster First Appears		Next Stage
	Cluster 1	Cluster 2		Cluster 1	Cluster 2	
1	7	14	.000	0	0	6
2	10	40	1.000E-02	0	0	9
3	11	34	1.000E-02	0	0	19
4	26	29	1.000E-02	0	0	17
5	16	27	4.000E-02	0	0	10
6	7	9	4.000E-02	1	0	9
7	8	23	9.000E-02	0	0	18
8	13	15	9.000E-02	0	0	17
9	7	10	.112	6	2	15
10	16	32	.178	5	0	19
11	21	38	.203	0	0	22
12	25	33	.221	0	0	18
13	3	22	.250	0	0	27
14	12	24	.360	0	0	20
15	7	20	.466	9	0	21
16	4	28	.640	0	0	27
17	13	26	.665	8	4	24
18	8	25	.694	7	12	22
19	11	16	.881	3	10	24
20	12	18	1.090	14	0	25
21	7	36	1.648	15	0	28
22	8	21	2.397	18	11	31
23	17	19	2.560	0	0	25
24	11	13	2.809	19	17	28
25	12	17	6.843	20	23	30
26	1	6	8.410	0	0	36
27	3	4	8.925	13	16	35
28	7	11	9.558	21	24	31
29	2	37	17.640	0	0	34
30	5	12	21.738	0	25	33
31	7	8	22.949	28	22	33
32	35	39	37.210	0	0	35
33	5	7	117.180	30	31	37
34	2	30	129.850	29	0	36
35	3	35	140.980	27	32	37
36	1	2	260.425	26	34	38
37	3	5	740.281	35	33	39
38	1	31	1457.772	36	0	39
39	1	3	3207.982	38	37	0

ملخص التجميع ومراحل تجميعه بالتفصيل

Dendrogram

Cluster

Case Processing Summary[a,b]

Cases					
Valid		Missing		Total	
N	Percent	N	Percent	N	Percent
40	100.0	0	0	40	100.0

a. Squared Euclidean Distance used

b. Average Linkage (Between Groups)

Average Linkage (Between Groups)

Agglomeration Schedule

Stage	Cluster Combined		Coefficients	Stage Cluster First Appears		Next Stage
	Cluster 1	Cluster 2		Cluster 1	Cluster 2	
1	21	38	.000	0	0	14
2	27	32	3.600E-03	0	0	10
3	14	23	8.100E-03	0	0	5
4	7	20	1.000E-02	0	0	17
5	6	14	2.305E-02	0	3	7
6	24	28	4.000E-02	0	0	34
7	6	36	4.737E-02	5	0	11
8	16	33	7.290E-02	0	0	13
9	5	11	9.000E-02	0	0	26
10	19	27	.103	0	2	18
11	6	13	.133	7	0	20
12	9	17	.160	0	0	17
13	16	26	.207	8	0	16
14	21	25	.250	1	0	25
15	15	39	.360	0	0	23
16	16	29	.426	13	0	20
17	7	9	.465	4	12	21
18	19	34	.997	10	0	23
19	2	18	1.000	0	0	29
20	6	16	1.070	11	16	25
21	7	40	1.283	17	0	26
22	4	12	1.960	0	0	31
23	15	19	2.140	15	18	30
24	1	35	2.560	0	0	29
25	6	21	2.722	20	14	30
26	5	7	2.837	9	21	28
27	3	6	10.240	0	0	34
28	5	10	12.384	26	0	33
29	1	2	13.850	24	19	31
30	6	15	15.480	25	23	33
31	1	4	36.665	29	22	35
32	22	30	47.610	0	0	38
33	5	8	48.405	28	30	37
34	3	24	51.570	27	6	35
35	1	3	276.185	31	34	37
36	31	37	285.610	0	0	38
37	1	5	697.900	35	33	39
38	22	31	785.555	32	36	39
39	1	22	3725.089	37	38	0

" ملخص التجميع ومراحل تجميعه بسوهاج "

Dendrogram

ملحق (7)

Cluster

Case Processing Summary[a,b]

Cases					
Valid		Missing		Total	
N	Percent	N	Percent	N	Percent
40	100.0	0	.0	40	100.0

a. Squared Euclidean Distance used

b. Average Linkage (Between Groups)

Average Linkage (Between Groups)

Agglomeration Schedule

Stage	Cluster Combined		Coefficients	Stage Cluster First Appears		Next Stage
	Cluster 1	Cluster 2		Cluster 1	Cluster 2	
1	11	40	.000	0	0	7
2	27	32	.000	0	0	5
3	9	26	.000	0	0	14
4	20	23	4.000E-04	0	0	18
5	27	29	1.000E-02	2	0	13
6	5	19	1.000E-02	0	0	17
7	11	14	1.000E-02	1	0	12
8	21	38	1.960E-02	0	0	24
9	13	33	3.610E-02	0	0	15
10	8	36	4.000E-02	0	0	15
11	25	34	4.000E-02	0	0	14
12	7	11	5.667E-02	0	7	19
13	27	39	.220	5	0	20
14	9	25	.260	3	11	20
15	8	13	.274	10	9	18
16	15	16	.360	0	0	29
17	5	12	.565	6	0	25
18	8	20	.783	15	4	24
19	7	10	1.063	12	0	26
20	9	27	1.550	14	13	26
21	4	37	2.560	0	0	35
22	1	3	2.560	0	0	28
23	28	35	3.240	0	0	31
24	8	21	3.603	18	8	30
25	5	24	3.737	17	0	29
26	7	9	5.129	19	20	30
27	17	18	9.610	0	0	33
28	1	2	12.890	22	0	34
29	5	15	14.002	25	16	32
30	7	8	14.849	26	24	32
31	6	28	60.100	0	23	37
32	5	7	62.419	29	30	36
33	17	22	73.805	27	0	36
34	1	31	76.537	28	0	38
35	4	30	132.890	21	0	37
36	5	17	337.463	32	33	39
37	4	6	426.386	35	31	38
38	1	4	1399.182	34	37	39
39	1	5	3935.105	38	36	0

ملخص التجميع داخل مجموعة بأشمال سيناء

Dendrogram

هوامش البحث

(1) المم المتحدة : العوامل الديموجرافية والقوة البشرية، التقرير الأول : الأنماط العمرية والنوعية المساهمة فى النشاط الاقتصادى ، المركز الديموجرافى بالقاهرة (مترجم) ، القاهرة 1967م ، ص 22 .

(2) UN . Demographic Aspeds of Manpower, Report 1, Population studies, No. 33, New York, 1962 , P. 1.

(3) – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 1996 ، مرجع رقم 1998/1102 ، إجمالى الجمهورية ، النتائج النهائية ، ديسمبر 1998

– الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 1986 . إجمالى الجمهورية ، النتائج النهائية ، ديسمبر 1988 .

(4) للاستزادة : – محمد كمال مصطفى ، تخطيط القوى العاملة – المفاهيم والأسس والأساليب ، كتاب الأهرام والاقتصادى، العدد رقم 141، 1999.

– نادية مكارى جرجس وآخرون ، تقديرات القوى العاملة وهجرة العمالة المصرية – رؤية مستقبلية للاقتصاد المصرى فى ظل التطورات العالمية والإقليمية ، المؤتمر السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين ، 1980 .

- Abdel – Ghany , A . M . & others , Labour supply of General Education Graduates in Egypt (1992- 1997) Cairo Demographic Center – 1995 .

(5) Harvey, D.W., Explanation in Geography, Edward Arnold, London, 1969.

+ محمد مدحت جابر ، تطبيقات نظم معلومات الجغرافية والاستشعار من البعد فى مجال الجغرافية الطبية، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية ، العدد الخامس والثلاثون ، الجزء الأول ، عام 2000 ، ص 94 .

(6) Welsh office create abridge between humanities and the Physical science dept of Education and science, 1990, p. 6.

+ محمد محمد أبو زهرة ، بعض قضايا المنهج فى الجغرافيا ، المجلة الجغرافية العربية ، الجمعية الجغرافية المصرية ، العدد الثانى والثلاثون ، الجزء الثانى ، ص 77 .

(7) صلاح الدين بحيرى ، الجغرافيا إلى أين ؟ ، المجلة الجغرافية العربية ، الجمعية الجغرافية المصرية ، العدد الثانى والثلاثون ، الجزء الثانى ، 1998 ، ص 125 .

(8) نادر فرجانى ، تحديات حجم العينة ، مركز المشكاة للبحث ، مصر Al Mishkat Center For Research , Egypt . (http ://www.almishkat.org/arbdC10/arrn/50htm)

(9) احمد جويلى ، عصام أبو الوفا ، التحليل الاقتصادى والاجتماعى للعمالة الزراعية ومشاكلها ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ، 1989 ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، دار النهضة العربية ، ص 709 .

(10) رجاء عبد الرسول ، البطالة فى الريف المصرى – الظاهرة والأسباب ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ، 1989 ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، دار النهضة العربية ، ص ص 676 – 678.

(11) Age Specific Fertility Rate : Demographic and Health Survy . 2000 , P . 37 .

(12) على الرغم من أن تعداد عام 1986 قد تضمن العمالة الأقل فى سنها من 15 سنة إلى من هو فوق سن السادسة .

(13) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ، يونيو 2002 ، ص 72 .

(14) وزارة الزراعة ، الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ، الكتاب الإحصائى السنوى ، 1994/ 2001 ، ص 71 .

(15) CAMAS , Growth) Ratesin International , table no 1-8

(16) Ibid . , P . 15 .

(17) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان 1996، النتائج النهائية. جداول مختلفة. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان 1986 ، النتائج النهائية . جداول مختلفة .

(18) صبرى محمد حمد ، نحو فكر تنموى لتعمير الصحراء الغربية ، ندوة الصحارى المصرية ، تجارب الماضى وآفاق المستقبل ، المجلس الأعلى للثقافة ، لجنة الجغرافيا 1998 ، 2 إبريل 1996 ، ص 478 .

(19) تم استخدام معامل الارتباط (سبيرمان) : ر = 1- مج فـ2 /ن2 (ن-1) حيث : ر= معامل الارتباط ، ف = فرق المتغيرين ، ن = عدد الفئات . عن : غريب محمد سيد احمد ، الإحصاء والقياس فى البحث الاجتماعى ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1987 ، ص211 .

(20) محمد سالم إبراهيم مقلد ، البطالة فى محافظة الشرقية ، دراسة جغرافية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الزقازيق ، 1998 ، ص 209 .

(21) ناهد حسن حسين على ، دور المرأة المصرية فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى ضوء المتغيرات الحديثة ودور الوزارة فى تنظيم عمل المرأة ، كتاب العمل ، ملحق مجلة العمل ، العدد 522 ، يناير 2003 ، ص ص17-18 .

(22) إبراهيم محمود عوض ، الأبعاد الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية لسوق العمل فى مصر . وتوقعات العرض من قوة العمل حتى عام 2007 ، الجزء الأول ، كتاب العمل ، ملحق مجلة العمل ، العدد 515 ، يوليو 2002 ، ص ص18-19 .

(23) رئاسة مجلس الوزراء ، مصر والقرن الحادى والعشرين .
http://www.sis.gov,eg/egyptinf/economy/21cent/html/cho4/txt.htm

(24) أحمد على إسماعيل ، التنمية العمرانية وإعادة توزيع السكان ، الجمعية الجغرافية المصرية ، ندوة : نحو خريطة جغرافية جديدة للمعمور المصرى ، 1991 ، ص 412 .

(25) الأنشطة الأولية : تضم العاملين فى الزراعة والصيد البرى والبحرى والغابات : راجع فى ذلك : فتحى محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1980 ، ص 141 . + أحمد على إسماعيل ، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية ، دار الثقافة للطباعة ، القاهرة ، 1982 ، ص 107 .

(26) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 1986 + 1996 + الكتاب الإحصائى السنوى 2001 ، النسب من حساب الباحث .

(27) صبرى محمد محمد حمد ، الهجرة فى محافظات الصحارى المصرية ، المجلة الجغرافية العربية ، الجمعية الجغرافية المصرية ، العدد 41 ، 2003 ، الجزء الأول ، ص 569 .

(28) فتحى محمد مصيلحى ، نحو استراتيجية شاملة لتعمير الصحارى من خلال تقييم تجارب التعمير الحديثة ، ندوة : تعمير الصحارى المصرية . تجارب الماضى وآفاق المستقبل ، المجلس الأعلى للثقافة ، لجنة الجغرافيا ، 1998 ، ص 441 .

(29) نفس المرجع السابق ، ص 440 .

(30) للاستزادة من خطوات هذا البرنامج الإحصائى يمكن الرجوع إلى :

- عبد الحيد عبد اللطيف، استخدام الحاسب الآلى فى مجال العلوم الاجتماعية باستخدام برنامج Spss/ Pc + ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، عام 2000 .
- Edward, G. Feser., Introduction to Regional Industry Cluser Analysis, University of North Carolina, 2002 .
- أحمد الرفاعى غنيم و نصر محمود صبرى ، التحليل الإحصائى للبيانات باستخدام +Spss/pc ، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، عام 2000 .

(31) احمد جمال ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، ثلاثية التمويل والأمية والبطالة تواجه التنمية الريفية ، الأهرام الاقتصادى ، العدد 1821 ، 2003/12/10 ، ص 34 .
(32) وزارة الزراعة ، التعداد العام الزراعى ، 2000/99 . جداول مختلفة .
(33) عزة إبراهيم عمارة ، الأهرام الاقتصادى ، نفس المرجع السابق ، ص35 .
(34) إمام الجمسى ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، الأهرام الاقتصادى ، نفس المرجع السابق ، ص34 .
(35) صلاح على فضل الله ، الأهرام الاقتصادى ، نفس المرجع السابق ، ص 34 .
(36) السياسة الدولية ، وجهات نظر حول تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 ، ملحق السياسة الدولية ، العدد 155 ، يناير 2004 ، ص 43 .
(37) الكتاب السنوى 2001 . http ://www.sis.gov.eg/year21a/html/eco 01.htm
(38) http ://www.sis.gov.eg/year21a/html/agr 01.htm .
(39) Ibid . , P . 30 f 6 .
(40) – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 1986 ، النتائج النهائية للظروف السكنية ، جداول مختلفة .
– الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 1996 ، النتائج النهائية للظروف السكنية ، مرجع رقم 1103 / 1998 / أ م . ت ، إبريل 1999 ، جداول مختلفة.

* * *

صناعة تكرير البترول وتسويقه – دراسة جغرافية "حالة معمل تكرير البترول بطنطا "

د. محمد أحمد مرعى*

مقدمة:

يتغير مصدر الطاقة الذي تعتمد عليه الدولة من فترة تاريخية لأخرى تبعاً لعدة عوامل يأتي في مقدمتها : مصدر الطاقة المتاحة في المكان، وإمكانية نقله وتخزينه، ومحتوى الطاقة فيه، والمرونة، والسعر التنافسي في مقابل البدائل الأخرى. وتتعايش في مصر في الوقت الراهن ثلاث مراحل تطورية للطاقة سوياً مع بعضها البعض[1] وهى: الكتلة الحيوية، الطاقة الحديثة (الفحم، البترول، الغاز الطبيعي، الكهرباء)، والطاقة الجديدة والمتجددة (الشمسية، والطاقة المولدة من الرياح .. وغيرها).

ويمر مصدر الطاقة قبل استخدامه بأربع مراحل هي : مرحلة اكتشاف المورد وتقويمه، ثم مرحلة إنتاج الطاقة الأولية، فمرحلة المعالجة وتحويل الطاقة الأولية إلى طاقة ثانوية، أما المرحلة الرابعة والأخيرة فهي مرحلة الاستخدام النهائي للطاقة.